الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد البشير الإبراهيمي-برج بوعريريج-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، الطور الثاني
ميدان: علوم اقتصادية، والتسيير وعلوم تجارية
شعبة: علوم اقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

الموضوع:

دور السياحة المستدامة في تحقيق التنمية المحلية
دراسة حالة ولاية برج بوعريريج

من إعداد الطالبتين:
- حسينة عطاف
- فريال ياحي

تحت إشراف الأستاذ(ة):
- إيمان فارس

لجنة المناقشة	
أ.د رحيم حسين	رئيسا
أ. فارس ايمان	مشرفا
أ.د بن منصور موسى	ممتحنا

السنة الجامعية: 2021-2022

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى أله وصحبه ومن ولاه

إلى أغلى ما في الوجود إلى نهر العطاء، منبع الحنان والوفاء إلى الشمعة المضيئة التي أنارت دربي إلى من ركع العطاء أمام قدميها وأعطتنا من دمها وروحها وعمرها حبا يا من جعل الله الجنة تحت قدميها " أمي الغالية تقرين فروجة " حفظك الله.

إلى الذي احمل اسمه بفخر، إلى الذي علمني كيف أقف على قدمي وجعل من الكبرياء عنوان لصفحات نفسي إلى سندي وعوني وقدوتي إلى مصدر فخري وذخري إلى ذلك الينبوع الذي اغترفت منه الحنان إلى الذي يعجز اللسان والقلم على خطه في الكلمات " أبي الغالي عطاف مجيد " حفظك الله.

إلى خالاتي وأخوالي وعماتي وأعمامي وكل من تجمعني معهم صلة الرحمة والقرابة. إلى منبع فخري وعزتي وسندي في الحياة إلى من تقاسموا معي الفرح والحزن إلى من شاركوني السهر والتعب طيلة مشواري الدراسي أختي " سارة ".

إلى كل أساتذتي الكرام وخاصة من أشرفت على عملنا الأستاذة " فارس إيمان " التي لم تبخل علينا بمجهود أو بمعلومات إفادتنا فقد كانت بمثابة أخت لنا.

وشكر خاص إلى من جمعني بها مشوار الدراسة أنار الله لها طريق الرشاد إيناس سليماني.

إلى جميع الزملاء والزميلات إلى طلبة قسم اقتصاد نقدي وبنكي وخاصة دفعة 2022.

اشكر الله العلي القدير واحمده على هذا التوفيق.

حسينة

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

و الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى أله وصحبه ومن ولاه

إلى اغلي ما في الوجود إلى نهر العطاء، منبع الحنان والوفاء إلى الشمعة المضيئة التي أنارت دربي إلى من ركع العطاء إمام قدميها وأعطتنا من دمها وروحها وعمرها حبا يا من جعل الله الجنة تحت قدميها " أمي الغالية مهيريس نصيرة " حفظك الله.

إلى الذي احمل اسمه بفخر إلى الذي علمني كيف أقف على قدمي وجعل من الكبرياء عنوان لصفحات نفسي إلى سندي و عوني و قدوتي إلى مصدر فخري و ذخري إلى ذلك الينبوع الذي اغترفت منه الحنان إلى الذي يعجز اللسان والقلم على خطه في الكلمات " أبي الغالي ياحي عمار " حفظك الله.

إلى خالاتي وأخوالي وعماتي وأعمامي وكل من تجمعني معهم صلة الرحمة والقرابة إلى منبع فخري و عزتيو سندي في الحياة إلى من تقاسموا معي الفرح و الحزن إلى من شاركوني السهر والتعب طيلة مشواري الدراسي أختي " أية وخوله وزوجة أخي وسام ". إلى من افتخر اعتز بصلتي بهم طوال العمر من كان بجانبي طوال المشوار الدراسي: «حنان،سارة، فايزة، مروة، فريال، جميلة، أمينة، بشيرة».

إلى أجمل ما أهداني القدر إلى من تعلمت معهم معنى الصداقة وأمضيت معهم أجمل ذكريات أيامي «سلمى،ابتسام،إكرام،يسرى،أحلام، فطيمة، ريمة،أحلام».

إلى كل أساتذتي الكرام وخاصة من أشرفت على عملنا الأستاذة " فارس إيمان " التي لم تبخل علينا بمجهود أو بمعلومات إفادتنا فقد كانت بمثابة أخت لنا.

إلى من جمعتني بهم الأقدار في مشوار الدراسة و الصداقة أنار الله لهم طريق الرشاد (حسينة، ليندة، نسرين،دنيا،أميرة).

اشكر الله العلي القدير واحمده على هذا التوفيق.

فريال

شكر وعرفان

أول من يشكر ويحمد أناء الليل وأطراف النهار، هو العلي القهار الأول والأخر والظاهر والباطن، الذي أغرقنا بنعمه التي لا تحصى ولا تعد، وأغدق علينا برزقه الذي يفنى، وأنار دروبنا، فله جزيل الحمد والثناء العظيم، هو الذي انعم علينا إذ أرسل فينا عبده ورسوله " محمد بن عبد الله " عليه أزكى الصلوات وأطهر التسليم، أرسله بقرانه المبين، فعلمنا ما لم نعلم، وحثنا على طلب العلم أينما وجد. فلله الحمد كله والشكر كله إن وفقنا وألهمنا الصبر على المشاق التي واجهتنا لإنجاز هذا العمل المتواضع.

والشكر موصول إلى كل معلم أفادنا بعلمه، من أولى المراحل الدراسية حتى هذه اللحظة.

كما نرفع كلمة شكر إلى الأستاذة المشرفة " **إيمان فارس** "، التي ساعدتنا على انجاز هذه المذكرة.

كما نشكر كل من مد لنا يد العون من قريب أو بعيد ن ونشكر كل أساتذة وعمال كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير وخاصة أساتذة قسم اقتصاد نقدي وبنكي.

وفي الأخير لا يسعنا إلا أن ندعو الله عز وجل أن يرزقنا السداد، والعفاف والغنى وأن يجعلنا هداة مهديين.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى قدرة السياحة المستدامة في المساهمة في النمو الاقتصادي و تحقيق التنمية على المستوى المحلي، وهذا في ظل الاهتمام الكبير بالفكر المستدام الذي أصبح من بين أكثر المفاهيم المتداولة في القرن الحالي، و اعتماده كقاعدة لمختلف المشاريع التنموية قصد النهوض بالقطاع السياحي ، تأتي هذه الدراسة لتوضيح أهمية السياحة المستدامة و انعكاساتها الإيجابية على حياة الأفراد و المجتمع، فالسياحة المستدامة ترتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية من خلال تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية و البيئية للوجهات السياحية. وقد تطرقنا من خلال هذه الدراسة إلى واقع السياحة المستدامة لولاية برج بوعريريج، من خلال الإلمام بمقوماتها الطبيعية والثقافية المختلفة، وكذا هياكلها السياحة.

حيث خلصت هذه الدراسة إلى ضعف القطاع السياحي بالولاية رغم ما تمتلكه من مؤهلات يقف دون تحقيق التنمية المحلية المطلوبة فهو لا يرتقي إلى مستوى ما تتمتع به الولاية مقومات سياحية معتبرة، كما استنتجنا من خلال هذا البحث أن قلة كفاءة السياسات المسيرة لهذا القطاع الحيوي يساهم في التأخير في التنمية على الصعيد المحلي.

الكلمات المفتاحية: السياحة، السياحة المستدامة، التنمية المحلية، ولاية برج بوعريريج.

Abstract:

This study aims to highlight the extent to which sustainable tourism can contribute to economic growth and development at the local level This is in view of the great interest in sustainable thinking, which has become one of the most widely circulated concepts of the present century, It is adopted as a base for various development projects in order to promote the tourism sector This study illustrates the importance of sustainable tourism and its positive implications for the lives of individuals and society. Sustainable tourism is closely linked to development through its economic, social and environmental impacts on destinations. Through this study, we have addressed the sustainable tourism situation of the state of Bordj Bou Arreridj through knowledge of its various natural and cultural components, as well as its tourism structures.

This study found that the state's tourism sector is weak, despite its qualifications that hinder the achievement of the required local development. It does not live up to the state's perceived tourism potential. Through this research, it was concluded that the inefficiency of the policies pursuing this vital sector contributes to delays in development at the local level.

Keywords: Tourism, Sustainable Tourism, Local Development, Bordj Bou Arreridj.

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الاهداءات	
شكر وعرفان	
الملخص	
فهرس المحتويات	VII- II
قائمة الجداول	XIII
مقدمة	أ-ج
الجزء الأول: الجانب النظري	
الفصل الأول: ماهية السياحة المستدامة	24-10
تمهيد	10
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول السياحة	11
المطلب الأول: تعريف السياحة	11
المطلب الثاني: أنواع السياحة	12
أولا: أنواع السياحة وفقا لتوزيع الحدود السياسية	12
ثانيا: أنواع السياحة وفقا لمفهوم الرغبة	12
المطلب الثالث: أهمية السياحة	13

فهرس المحتويات

أولا: الأهمية الاقتصادية	**13**
ثانيا: الأهمية الاجتماعية للسياحة	**14**
ثالثا: الأهمية الحضارية والثقافية	**14**
رابعا: الأهمية البيئية للسياحة	**15**
المطلب الرابع: أسس السياحة	**15**
أولا: الطلب السياحي	**16-15**
ثانيا: العرض السياحي	**16**
ثالثا: التسويق السياحي	**16**
رابعا: الإنفاق السياحي	**17**
خامسا: الإيرادات السياحية	**17**
سادسا: الاستثمار السياحي	**18-17**
المبحث الثاني: أساسيات السياحة المستدامة	**18**
المطلب الأول: مفهوم السياحة المستدامة	**19-18**
المطلب الثاني: مبادئ السياحة المستدامة	**20-19**
المطلب الثالث: الأبعاد والموضوعات الأساسية للسياحة المستدامة	**21-20**
المطلب الرابع: أسباب تبني فلسفة الاستدامة في السياحة	**21**
أولا: المشاكل الاقتصادية	**21**
ثانيا: المشاكل الاجتماعية والثقافية	**22**
ثالثا: المشاكل البيئية	**23-22**
خلاصة الفصل	**24**

فهرس المحتويات

الفصل الثاني: واقع التنمية المحلية في الجزائر	**40-26**
تمهيد	**26**
المبحث الأول: مدخل إلى التنمية المحلية	**27**
المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية	**27**
المطلب الثاني: أهداف التنمية المحلية	**29-28**
المطلب الثالث: القواعد الأساسية للتنمية المحلية	**30-29**
المطلب الرابع: نظريات التنمية المحلية	**30**
أولا: نظرية أقطاب النمو	**30**
ثانيا: نظرية القاعدة الاقتصادية	**31**
ثالثا: نظرية التنمية من تحت	**31**
رابعا: نظرية الوسط المجدد	**32**
المبحث الثاني: تشخيص وضعية التنمية المحلية في الجزائر	**32**
المطلب الأول: برامج التنمية المحلية في الجزائر	**32**
أولا: المخطط البلدي للتنمية	**32**
ثانيا: البرامج القطاعية غير الممركزة	**33**
المطلب الثاني: مقومات التنمية المحلية الجزائرية.	**33**

فهرس المحتويات

أولا: المقومات المالية	**34-33**
ثانيا: المقومات البشرية	**34**
ثالثا: المقومات التنظيمية	**35**
المطلب الثالث: معوقات التنمية المحلية في الجزائر	**36**
أولا: المعوقات السياسية الإدارية	**37-36**
ثانيا: المعوقات الاجتماعية والاقتصادية	**38-37**
المطلب الرابع: تحديات التنمية المحلية في الجزائر	**39-38**
خلاصة الفصل	**40**
الجزء الثاني: الجانب التطبيقي	
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية حول واقع السياحة المستدامة بولاية برج بوعريريج	**-42**
تمهيد	**42**
المبحث الأول: المقومات السياحية لولاية برج بوعريريج	**43**
المطلب الأول: التعريف بولاية برج بوعريريج	**43**
أولا: الموقع والحدود	**43**
ثانيا: المناخ والتضاريس	**44**
ثالثا: لمحة تاريخية للولاية	**44**

فهرس المحتويات

رابعا: مؤهلات الولاية	**46-44**
المطلب الثاني: القطاع السياحي بالولاية	**46**
أولا: الهياكل السياحية	**50-46**
ثانيا: المؤهلات السياحية	**54-50**
المبحث الثاني: واقع النشاط السياحي في ولاية برج بوعريريج	**55**
المطلب الأول: مساهمة النشاط السياحي في التشغيل على مستوى الولاية	**55**
أولا: بالنسبة للفنادق	**56-55**
ثانيا: بالنسبة للوكالات السياحية	**57-56**
ثالثا: بالنسبة للحمامات	**57**
المطلب الثاني:مدى قدرة القطاع السياحي في الولاية على استقطاب السياح والزائرين	**58**
أولا: بالنسبة للفنادق	**58**
ثانيا: بالنسبة للوكالات السياحية	**59**
ثالثا: بالنسبة للحمامات	**60**
المطلب الثالث: أفاق الاستثمار السياحي بولاية برج بوعريريج	**60**
أولا: مشاريع الاستثمار السياحي للولاية	**62-60**
ثانيا: الأساليب والإجراءات التي اتخذتها الولاية من اجل إعادة بعث الاستثمار السياحي.	**62**

خلاصة الفصل	63
خاتمة	67-65
قائمة المراجع	70-68

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	عدد الفنادق المصنفة على مستوى ولاية برج بوعريريج	47
02	عدد الفنادق قيد التصنيف على مستوى الولاية	48
03	عدد الوكالات السياحية وتوزيعها حسب البلديات	49
04	بعض الشواهد الأثرية بالولاية	54
05	اليد العاملة على مستوى فنادق الولاية خلال 2017-2021	55
06	اليد العاملة على مستوى الوكالات السياحية بالولاية خلال 2017 – 2021	56
07	اليد العاملة على مستوى الحمامات بالولاية خلال 2017-2021	57
08	عدد السياح على مستوى الفنادق الولاية خلال 2017-2021	58
09	عدد السياح على مستوى الوكالات السياحية بالولاية خلال 2017-2021	59
10	عدد السياح على مستوى الحمامات بالولاية خلال 2017-2021	60
11	حالة المشاريع السياحية على مستوى الولاية إلى غاية سنة 2021	61
شكل رقم 01	موقع ولاية برج بوعريريج على الخريطة	43

مقدمة

مقدمة

يشكل قطاع السياحة أحد أهم القطاعات المعول عليها للمساهمة فبالتطور الاقتصادي ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية المنشودة، فهو من المجالات الاقتصادية الحيوية للكثير من الدول سواء المتقدمة أو النامية، فقد زاد الاهتمام في الفترة الأخيرة بالقطاع السياحي لتشابكه مع قطاعات كثيرة ولدوره في خلق فرص العمل الجديدة ودعم رصيد ميزان المدفوعات فيساهم بذلك في التنمية الاقتصادية حيث تؤكد الدراسات الحديثة أن صناعة السياحة تعد من أسرع الصناعات من حيث تحقيق معدلات النمو، لذا فقد اعتنت الدول بتنمية النشاط السياحي من خلال تهيئة الجو المناسب لذلك من هياكل أساسية ودراسات متخصصة.

وهنا تتوجب الإشارة إلى أن الشيء المهم في التنمية السياحية هو المحافظة على البيئة ومصادرها الطبيعية التي تشكل رأسمالها، فلا يمكن أن تكون السياحة عاملا للتنمية إلا إذا تحقق ذلك بصورة مستدامة، مما يعني تلبية الحاجات السياحية للجميع دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية الحاجات و تحقيق الطموحات، فالسياحة المستدامة هي أحد أهم مفاهيم الصناعة السياحية وأحد أعمق أنواع السياحة يرمي إلى جعل الصناعة السياحية ضمن تنمية مستدامة ذات تأثيرات إيجابية في خدمة التنمية دون التأثير على البيئة والمجتمع والاقتصاد.

فالسياحة المستدامة هي صناعة ملتزمة بإحداث تأثير منخفض على البيئة والثقافة المحلية، مع المساعدة في خلق فرص عمل في المستقبل للسكان المحليين، حيث تنشأ السياحة المستدامة توازناً مناسباً بين الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتنمية السياحة تلعب دوراً مهماً في الحفاظ على التنوع البيولوجي، والمساهمة في الحد من الفقر وتحقيق الأهداف المشتركة نحو التنمية المستدامة فهي تتركز أساسا المحافظة على العمليات البيئية الأساسية المساعدة في حماية التراث الطبيعي و احترام الأصالة الاجتماعية والثقافية للمجتمعات .

يرتبط تطور السياحة المستدامة ارتباطا وثيقا بتنمية المستوى الوطني أو المحلي على حد سواء، فلا شك أن ارتفاع أداء القطاع السياحي لا سيما المستدام يعتمد على القطاعات الاقتصادية ذات الصلة بالقطاع السياحي، هذا ما يجعله يلعب دورا مهما في تحقيق التنمية على المستوى الإقليمي و المحلي، فهو يعمل على خلق فرص العمل، زيادة مستويات الدخل، تحقيق التنمية المحلية المتوازنة، تحفيز استثمارات القطاع الخاص في البنية التحتية و مرافق الخدمات السياحية، حيث تحظى التنمية المحلية باهتمام متزايد في العديد من البلدان، فهي تقدم كبديل استراتيجي هام لمعالجة الخلل التنموي و خاصة في البلدان النامية و ذلك مع تغير طبيعة دور الدولة و ارتباط التنمية المحلية بشكل أساسي بالعوامل الداخلية، التي يمكن التحكم فيها إلى حد كبير، أكثر من ارتباطها بالعوامل الخارجية، كما أن الجزائر اليوم تسعى جاهدة إلى تحقيق تنمية وطنية شاملة و مستدامة قصد الخروج نهائيا من الأزمات المتعددة الجوانب.

وعلى غرار ولايات الوطن تسعى ولاية برج بوعريريج إلى تجسيد السياحة المستدامة على المستوى المحلي لتحقيق التنمية المحلية لارتقاء بمقوماتها التي تزخر بها.

وبناء على ما سبق ذكره، وانطلاقا من الأهمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحتلها السياحة المستدامة في التنمية المحلية، يمكن طرح الإشكالية الأساسية للدراسة في التساؤل التالي:

◇ما مدى مساهمة السياحة المستدامة في تحقيق التنمية المحلية على مستوى ولاية برج بوعريريج؟

وقصد الإجابة على التساؤل الرئيسي نقوم بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي السياحة المستدامة؟ وأبعادها وأسباب تبني فلسفة الاستدامة في السياحة؟
- ماهي مقومات التنمية المحلية في الجزائر والمعوقات والتحديات التي تواجهها؟
- هل بإمكان السياحة المستدامة تحقيق التنمية على مستوى ولاية برج بوعريريج؟

الفرضيات:

من خلال الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية تم اعتماد الفرضيات التالية:

- السياحة المستدامة هي سياحة تضمن الحفاظ على الوجهات السياحية بحيث تساهم في بقائها الفترة غير محدودة ولا تؤدي إلى تدهور البيئة.
- تتوفر الجزائر مقومات طبيعية وبشرية واقتصادية هائلة ولكن التجربة الوطنية لم تتمكن رغم الجهود من تخطي المعوقات ورفع التحديات التي تواجهها.
- الاهتمام بالسياحة المستدامة على مستوى ولاية برج بوعريريج لا يرقى إلى مستوى المقومات التي تتوفر عليها الولاية.

أسباب اختيار الموضوع:

من أهم الأسباب التي دفعت بنا إلى اختيار هذا الموضوع ما يلي:

- إثراء البحوث والدراسات الأكاديمية التي تناولت الاستدامة في القطاع السياحي ودوره وتأثيره في تحقيق التنمية المحلية، هذا ما يجعل من الموضوع مجالا للدراسة وإنتاج المعرفة.
- اهتمامنا الشخصي بقطاع السياحة بكل أبعاده ومدى ارتباطه بعملية التنمية المحلية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كون القطاع السياحي أصبح في الوقت الحالي ذلك القطاع الذي تراهن عليه العديد من الدول في تحقيق التنمية المحلية الاقتصادية والاجتماعية، فالسياحة أصبحت تمثل صناعة تصديرية قائمة بذاتها، إضافة إلى ذلك الدور الفعال الذي تلعبه في

اقتصاديات البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء، بالإضافة إلى التعرف على مقومات السياحة المستدامة في الجزائر والإمكانيات التي تأثر بها على التنمية المحلية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- إبراز دور القطاع السياحي في تحقيق التنمية المحلية.
- إبراز إسهامات السياحة المستدامة كقطاع في التنمية المحلية اقتصادية أو اجتماعية.
- تبيين تعاون وإسهامات مختلف الجهات والأعوان في القطاع السياحي للوصول وتحقيق السياحة المستدامة.
- إبراز المشاريع والمقومات التي تتوفر عليها ولاية برج بوعريريج.

منهج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية وللوصول إلى النتائج المرجوة واختبار صحة الفرضيات اخترنا المنهج الوصفي التحليلي حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي للإحاطة بالمفاهيم المتعلقة بالإطار العام للسياحة والتعرف على الدراسات النظرية والعملية لمختلف الأبحاث فيما يخص محددات السياحة المستدامة وكذلك استعملنا المنهج الوصفي من اجل تتبع مسار ووضعية السياحة المستدامة في الجزائر وتأثيرها على التنمية المحلية وكذلك الهيئات الإدارية التي تقوم بها.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات المنشورة من مذكرات ومقالات في المجلات والملتقيات التي لها علاقة بموضوعنا، ويمكن ذكر البعض منها كما يلي:

1- صالح بزة: **تحليل إطار إستراتيجية التنمية السياحية المستدامة في الجزائر، مقاربة السياسات والآليات**،أطروحة دكتوراه علوم تجارية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017.

تناولت هذه الدراسة تحليل إستراتيجية التنمية السياحية المستدامة في الجزائر حيث هدفت إلى تشخيص أهم المشكلات التي تواجه النشاط السياحي في الجزائر، و معرفة طبيعة السياسات السياحية المنتهجة للنهوض بالقطاع السياحي ، وكذا آفاق التنمية السياحية المستدامة، حيث توصلت هذه الدراسة إلى توفر الجزائر على إمكانيات سياحية متنوعة ومتعددة وعدم استقرار الهيكل التنظيمي للقطاع السياحي، وكذلك إعداد إستراتيجية تنموية سياحية مستدامة متمثلة في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية ،كما توصلت إلى ضعف أداء السياسات التنموية السياحية بالجزائر و التغيرات العديدة التي عرفتها في ظل الاقتصاد الموجه و عدم تضمن مبادئ الاستدامة .

2- شرفاوي عائشة: **السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني والمتغيرات الاقتصادية الدولية**،أطروحة الدكتوراه، تخصص التسيير، قسم علوم التسيير، والتجارية وعلوم التسيير،2015، جامعة الجزائر.

تناولت هذه الدراسة الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للسياحة، وإبراز أهمية التنمية السياحية المستدامة للحفاظ على المقومات السياحية وكذلك التعرف على مكانة السياحة الجزائرية ضمن منظومة الاقتصاد الوطني وتقييم أداء القطاع السياحي في ظل تطبيق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية. حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن السياحة نسيج صناعي متكامل يؤثر في مجمل القطاعات الاقتصادية وعلى المتغيرات الكلية وتأثرت السياحة بالمتغيرات الاقتصادية التي عاشها العالم بعد الحرب العالمية الثانية مما أدى إلى تحولها الظاهرة هدفها الترفيه والاستجمام إلى صناعه تهدف إلى تنمية الاقتصاديات الدولية، كما توصلت هذه الدراسة إلى وصف تنافسية القطاع السياحي الجزائري دوليا. حيث تذيلت الجزائر المراتب الأخيرة في التقارير الدولية حول تنافسية السياحة والسفر.

3- براهم شاوش توفيق،**أسس تطوير وترقية سياحة مستدامة في الجزائر، دراسة حالة منطقة الهضاب العليا**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 2018.

تناولت هذه الدراسة سبل وسياسات تطوير السياحة بمنطقة الهضاب العليا في الجزائر، حيث تكتسي هذه الدراسة أهمية كبرى نظرا للمساحة الشاسعة التي يحتلها الإقليم في الجزائر وما يحتضنه من طاقة بشرية واقتصادية هامة، حيث تأتي السياحة في المستدامة كوسيلة لتنويع النشاط الاقتصادي هناك. وخلق المداخيل الكفيلة بتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية بالمنطقة، خاصة وان هذه الأخيرة تزخر بموارد سياحية هامة ذات الطابع الطبيعي الحموي، الثقافي والتاريخي. حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن قيام نشاط سياحي في منطقة معينة يحتاج إلى وجود مجموعة من المقومات الطبيعية كالموقع والمناخ والتضاريس كما توصلت إلى أن السياحة المستدامة عبارة عن نظام معقد يضم مجموعة من العناصر الداخلية والخارجية بشكل يؤدي إلى تنمية قادرة على الحفاظ على نوعية المحيط وعلى التجارب السياحية لدى السياح وكذا النظم الاجتماعية والثقافية لدى السكان المحليين.

4- بن بوزيان محمد،**دراسة محددات السياحة المستدامة وأثرها على تحسين الجاذبية السياحية الجاذبية السياحية للأقاليم: باستخدام نموذج المعدلات التميزية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر الصديق تلمسان،2015.

تناولت هذه الدراسة الصناعة السياحية والمقصود بها والاتجاهات الحديثة للسياحة على المستوى الدولي وكذلك تطرقت إلى القيام بدراسة ميدانية في ولاية (إقليم) تلمسان لتبين أثر السياحة المستدامة على الجاذبية للأقاليم باستخدام نماذج المعادلات التميزية. حيث توصلت

هذه الدراسة إلى أن السياحة أصبحت تعتبر كصناعة محركة للاقتصاديات الدولية وذلك نظرا للفوائد التي تجنيها الدول التي تعتمد عليها، بالإضافة إلى تأثير العوامل الثقافية والتاريخية والاجتماعية على تحسين الجاذبية السياحية للإقليم وذلك باستهدافها لفئة خاصة من السياح والمتمثلة في السائح المحب والشغوف باكتشاف الثقافات وحضارات الشعوب الأخرى.

هيكل الدراسة:

لغرض الإحاطة بمعظم جوانب الدراسة تم تأطير ثلاثة فصول فصلين نظريين وفصل تطبيقي كما يلي:

سنتناول في الفصل الأول الخلفية النظرية حول السياحة المستدامة وإلى ما تهدف إليه وهذا بالتطرق إلى تعاريف السياحة وأنواع السياحة وكذلك أهميتها وأسسها،بالإضافة إلى تعاريف السياحة المستدامة ومبادئها والإبعاد والموضوعات الأساسية للسياحة المستدامة وأخيرا كمطلب أخير أسباب تبني فلسفة الاستدامة في السياحة كل هذا في مبحثين كل مبحث يتضمن أربعة مطالب.

في حين جاء الفصل الثاني بعنوان "أساسيات التنمية المحلية "، حيث سنتناول في المبحث الأول تحت عنوان مدخل إلى التنمية المحلية كل من تعاريف التنمية المحلية وأهدافها وكذلك القواعد الأساسية للتنمية المحلية ونظرياتها أما المبحث الثاني جاء بعنوان " تشخيص التنمية المحلية في الجزائر " سيتضمن برامج التنمية المحلية في الجزائر ومقوماتها وكذلك معوقاتها والتحديات التي تواجه التنمية المحلية في الجزائر.

أما الجانب التطبيقي والمتمثل في " الفصل الثالث " سنتناول فيه دراسة تطبيقية حول واقع السياحة المستدامة لولاية برج بوعريريج،سيتضمن ثلاث مباحث الأول بعنوان " المقومات السياحية لولاية برج بوعريريج "، والثاني بعنوان " واقع النشاط السياحي في ولاية برج بوعريريج ".

الفصل الأول

ماهية السياحة المستدامة

تمهيد

تعتبر صناعة السياحة من أهم الصناعات في العصر الراهن لما لها من تأثير على اقتصاديات الدول، لأنها تمثل مصدراً للدخل القومي ، ونشاطاً مركب ومتداخل مع العديد من القطاعات ، وليست كما يرى البعض بأنها ترف اجتماعي ، فهي تساعد على إنجاح مخططات التنمية، وتهيئ الفرص لتعمل على خلق صناعات تخدمها ، كالصناعات التقليدية والأغذية ، وبناء المرافق مثل الفنادق والطرق والموانئ والمطارات والمطاعم والمقاهي والقرى السياحية ، والتي بدورها تتيح فرص العمل، فهي إذن صناعة خدمات، لذلك فقد تأثرت بالتقدم العلمي والتكنولوجي ، اللذين أصبحا سمة بارزة بالعصر الحالي، مما أدى إلى اتساع نطاقها وتعدد جوانبها وازدياد أهميتها حتى أطلق عليها الصناعة الواعدة مستقبلا.

لكن من منظور أخر و بغض النضر عن الجانب الاقتصادي الواعد للسياحة، فان السياسة غير المدارة للتنمية السياحية تشكل تهديدات من حيث عدم مراعاة تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الحالية والمستقبلية لذا كان هناك تبني لمبدأ الاستدامة في السياحة حيث تُعد سياحة المستدامة أحد التوجهات الحديثة التي ظهرت نتيجة التغيرات التي شهدتها بيئة المقاصد السياحية خلال الآونة الأخيرة؛ وهو ما أدى إلى اهتمام العديد من دول العالم السياحية بتنفيذ خطط التنمية السياحية المستدامة، ومحاولة إرساء دعائمها في المقاصد السياحية المختلفة؛ بهدف التغلب على السلبيات الناتجة عن التنمية السياحية.

لذا فان الفكرة الأساسية للفصل الأول تركزت أولا على تسليط الضوء مختلف المفاهيم المتعلقة بالسياحة وأهميتها في مجالات عديدة ثم تم التركيز على مبادئ وأبعاد السياحة المستدامة والأسباب التي أدت إلى حتمية العمل بها ضمن مبحثين كالاتي:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول السياحة.

المبحث الثاني: أساسيات السياحة المستدامة.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول السياحة

باتت السياحة إحدى أهمّ الصّناعات العالميّة من حيث توليد القيمة المضافة وفرص العمل. ساهم في ذلك التطور الكبير في وسائل النقل والمواصلات والاتصالات خلال العقود الأخيرة، إذ تزايد عدد المسافرين حول العالم لأغراض السياحة والأعمال في السنوات الأخيرة وأصبح أكبر قطاع مزوّد للخدمات في العالم حسب إحصائيات منظمة السياحة العالمية فنظرا لأهمية هذا النشاط سنتطرق إلى ماهية السياحة وأهم أنواعها بالإضافة إلى أهميتها والأسس التي تقوم عليها.

المطلب الأول: تعريف السياحة

تعددت وتنوعت مفاهيم السياحة بمقدار تعدد أنواعها وتعدد الاختصاصات العلمية التي تتناول هذه الظاهرة بالدراسة والتحليل، ويعتمد تعريف كل نوع من أنواع السياحة على الغرض الذي تقوم من أجلها سنحاول حصر أهم المفاهيم التي أعطيت للسياحة فيما يلي:

- الأكاديمية الدولية للسياحة تعرف السياحة بأنها"اصطلاح يطلق على رحلات الترفيه لما يتعلق بأنشطة تهدف لإشباع حاجات السائح"
- المجلس الفرنسي الأعلى للسياحة يعتبر السياحة بأنها "تشمل جميع الأنشطة الإنتاجية والاستهلاكية الناتجة عن التنقل خارج مكان الإقامة ليلة واحدة على الأقل، بغرض الترويح عن النفس، الأعمال، والعلاج والمشاركة في أنشطة مهنية، رياضية أو دينية "
- ويعرف بعض الباحثين العرب السياحة بأنها "مجموعة العلاقات والخدمات الناجمة عن إقامة الشخص المؤقتة في بيئة جديدة ومتميزة، هذا يعني أن السياحة نشاط إنساني متعدد الجوانب يتضمن مجموعة من العلاقات المتبادلة بين السائح الذي يتواجد بصفة مؤقتة فقط في مكان ما بين الأشخاص الذين يقيمون في هذا المكان وتتضمن كذلك العديد من الخدمات المقدمة للسائح"[1]

ومن هذه التعريفات نستنتج أن السياحة هي إن يقوم السائح بعملية الانتقال من مقر إقامته الدائمة إلى أماكن أخرى سواء داخل حدود بلده أو خارجها لمدة محددة لغرض الاستجمام أو لأغراض أخرى.

[1] فؤاد بن غضبان، **السياحة البيئية المستدامة بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 33، 34.

المطلب الثاني: أنواع السياحة

يمكن تقسيم السياحة إلى أكثر من نوع، منها ما يتصل بتوزيع الحدود السياسية، ومنها ما يتصل بمفهوم الرغبة وهي:[1]

أولا: أنواع السياحة وفقا لتوزيع الحدود السياسية

وتتكون من سياحة الداخلية، سياحة خارجية.

1– السياحة الداخلية : وهي تلك الأنشطة المرفقية التي تتضمن تهيئة جميع الظروف السياحية للمواطنين للاستمتاع بأوقاتهم أثناء الفترة السياحية داخل الوطن الواحد.

2- السياحة الخارجية : وهي تلك الأنشطة المرفقية التي تتفاعل من اجل إفراز مجموعة من الخدمات للأجانب، ومجموعة إجراءات سياحية أخرى خاصة بانتقال المواطنين إلى الخارج لنفس الغرض.

ثانيا: أنواع السياحة وفقا لمفهوم الرغبة

ويقصد بالرغبة أي رغبة السائحين في الترويح عن النفس وفقا لاتجاهاتهم وظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.

1- **سياحة الاستجمام**: وهي السياحة التي يقصد بها أوقات استمتاع السائح خاصة، وذلك من خلال انتقاله إلى أماكن جذابة طبيعية.

2- **السياحة الدينية**: وهي الانتقال إلى الأماكن الدينية القديمة، التي يتفاعل معها الإنسان بمشاعر روحانية تريح النفس البشرية.

3- **سياحة رجال الأعمال**: وهي نوع جديد من السياحة ظهر في القرن الماضي ويتمثل في عقد المؤتمرات لزيادة الأسواق والمعارض، التي تتضمن قطع أثرية تحف لا تقدر بثمن، وكذا حضور المؤتمرات الدولية التي تتضمن جميع التوجهات السياحية الدولية.

4- **السياحة العلاجية**: هذا النوع من السياحة يهدف إلى الاهتمام بالناحية الصحية والعلاجية للسائحين، من خلال مناطق العلاج الطبيعي

5- **السياحة الرياضية**: والغرض منها تهيئه الظروف لممارسه جميع الألعاب الرياضية، مثل الغطس، ورحلات اليخوت والانزلاق المائي.

6- **السياحة الثقافية**: وهي السياحة إلى المناطق التي تزخر بالحضارات القديمة، والحديثة، وتعتبر ترويحا للفكر والنفس.

[1] احمد عبد السميع علام، **علم الاقتصاد السياحي**، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 25-27.

المطلب الثالث: أهمية السياحة

أولا: الأهمية الاقتصادية

يمكن إبراز الأهمية الاقتصاديةللسياحة من خلال النقاط التالية:

1-الناتج المحلي الإجمالي:

إن الدخل العالمي من السياحة يصل نحو 3200 بليون دولار سنويا أي نحو 11% من إجمالي الناتج المحلي لدول العالم، إذ يعتبر قطاع السياحة أكبر قطاع مكون لناتج المحلي في كثير من الدول غير البترولية، نظرا لتداخل وتشابك صناعة السياحة مع باقي القطاعات الأخرى التي تنتعش بانتعاش صناعة السياحة

2-تمويل الموازنة العامة: توفر صناعة السياحة مصدرا مهما الحكومات من خلال عائدات الضرائب والرسوم على الأنشطة السياحية التي يأتي في مقدمتها: الضرائب على المطاعم وأماكن الإقامة، والرسوم على مستخدمي المطارات وحقوق الركن، وضرائب المبيعات، رسوم دخول المتاحف والحدائق والمتنزهات العامة، وغيرها من المصادر الأخرى بالإضافة إلى مداخل التظاهرات السياحية وثقافية..... الخ.

3-دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تقدم السياحة فرصا واعد ة للأعمال التجارية والخدمية لذوي رأس المال المنخفض، وذلك لاعتماد أكثر نشاطاتها على الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.[1]

4 -ميزان المدفوعات: تساهم السياحة كصناعة تصديرية في تحسين ميزان المدفوعات الخاص بالدولة ويتحقق هذا نتيجة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشروعات السياحية والإيرادات السياحية التي تقوم الدولة بتحصيلها من السائحين وخلق استخدامات جديدة للموارد الطبيعية والمنافع الممكن تحقيقها نتيجة علاقات اقتصادية بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى.

5-تدفق رؤوس الأموال الأجنبية: تساهم السياحة لتوفير جزء من النقد الأجنبي لتنفيذ خطط التنمية الشاملة.

6 – مناصب العمل: إن القطاع السياحي كثيف التشابك ويرتبط مع العديد من القطاعات الأخرى، وهذا ما يعني إمكانية السياحة لتوليد فرص العمل تفوق حدود القطاع السياحي، وتمتد لتصل إلى حدود القطاعات الأخرى التي تجهزه بمستلزمات الإنتاج[2].

---

[1]لخضر بن علية، **" دور الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر"** ، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، الصفحة 71 .

[2]عبد الرزاق مولاي لخضر، بورحلي، **متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد الرابع، جامعة ورقلة، 2016 ص 68.

ثانيا: الأهمية الاجتماعية للسياحة

أصبحت السياحة مطلب اجتماعيا ونفسيا هاما من أجل استعادة الإنسان لنشاطه وكسر الروتين وعودته للعمل بكفاءة من جديد، تكمن أهمية السياحة من الناحية الاجتماعية في ما يلي:[1]

1- تعتبر أداة لتحقيق توازن تنموي بين الأقاليم السياحة تعمل على تطوير البنية التحتية الأساسية لمختلف مناطق، وبخاصة في المجتمعات الريفية و الإقليمية التي تفتقر إلى النشاطات الصناعية الكبيرة، و من ثم ما تعتمد على مصادر بديلة تتسم بالقلة، ويتحقق من خلال صناعة السياحة توفير مصادر أخرى للدخل، ومن ارتفاع مستوى الدخل للأفراد في تلك المجتمعات وهذا بدوره يقلل من النزوح السكاني من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية؛

2- يساعد نمو السياحة الداخلية في زيادة وعي المواطنين وتعريفهم ببلدهم بشكل أفضل، الانتماء الوطني ودعم بناء الأمة، السياحة الدولية القادمة إلى الدولة المضيفة في تحسين صورتها في المجتمع الدولي، وتكوين صورة ذهنية مميزة عنها وعن شعبها؛

3- تقوم السياحة على توفير وسائل الراحة وترفيه نظرا للترابط الوثيق بين السياحة والأنشطة الترفيهية. وهذا يساهم في تحسين مستوى حياة الناس تقديم خدمات مميزه للسياح والمقيمين في المنطقة؛

4- تشجع السياحة كثيرا من الأشخاص على ممارسة الأنشطة السياحية، وينقله من شريحة اجتماعية معينة إلى شريحة اجتماعية أعلى.

ثالثا: الأهمية الحضارية والثقافية

تمثل السياحة وسيلة حضارية وثقافية واجتماعية تساهم بشتى الطرق في نقل وتبادل الحضارات وثقافات بين الأمم, و تعمل على زيادة معرفة الشعوب يبعضها البعض تثمين العلاقة بينهم وتقليص المسافات الثقافية والفكرية واكتشاف الأدب والفنون مختلف الطبوع الثقافية يتم التعرف عن ماضي الشعوب وتاريخها هذا ما يؤدي إلى حماية التراث الثقافي والتاريخي للشعوب وينمي علاقات تواصلهم مع الأمم الأخرى عن طريق تعدد الزيارات والأسفار في البلاد السياحي المستقبل فتأثر في السائح تتأثر هي الأخرى ثقافيا بسياحها وبالتالي ينتج التأثير الثقافي.[2]

[1] لخضر بن علية، مرجع سابق،ص71.

[2] جميل نسيمه، **السياحة الثقافة وتثمين التراث من خلال البرامج تلفزيونيه في الجزائر**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة وهران، الجزائر 2010 ص. 65، 66.

رابعا: الأهمية البيئية للسياحة:

يمكن حصر الأهمية المتبادلة بين البيئة والسياحة فيما يلي:[1]

- الحفاظ على الموارد الطبيعية الهامة: التي تعد أهم عوامل الجذب السياحي كالرغبات والنباتات والحياة البرية والبحرية، فبدون استغلال هذه المناطق سياحيا يمكن أن تترك ليد الإهمال تعبث بها فتفقد المنطقة تراث بيئيا هاما.
- الحفاظ على الآثار والأماكن التاريخية والمعمارية: توفر السياحة أيضا الحافز على صيانة المناطق الأثرية والأماكن التاريخية كعناصر جذب للسياحة حيث أن العائد منها يساهم بصوره فعالة في تدبير الموارد المالية اللازمة لصيانتها والحفاظ عليها.
- تحسين مستوى جوده البيئة توفر السياحة أيضا الحافز على رفع مستوى النظافة في البيئة ككل، من خلال محاوله الحد من التلوث المائي والهوائي والضوضاء ومشاكل البيئة الأخرى.
- رفع كفاءة البنية الأساسية: إضافة إلى الفوائد الاقتصادية والبيئية التي تتحقق من التنمية السياحية فأنها تساهم في تطوير وتحسين البنية الأساسية من مطارات وطرق ومياه والصرف الصحي واتصالات.
- التعمير: نجحت السياحة في المحافظة على العديد من المباني والمناطق من خلال إعادة أعمارها واستخدامها على كمناطق جذب سياحية جديدة أو باستخدامها كأماكن إقامة للسائحين.

المطلب الرابع: أسس السياحة

تبنى السياحة كغيرها من المجلات الأخرى على مجموعة من الأسس، والتي تتكامل فيما بينها لقيام هذا النشاط وجعله ذي فعالية في اقتصاديات البلدان السياحية، وتظهر هذه الأسس في العناصر التالية:

أولا: الطلب السياحي

وهو العدد الكلي للأشخاص الذين يسافرون، أو يرغبون في السفر، لأجل استعمال التسهيلات والخدمات السياحية في أماكن بعيده المجال إقامتهم وأعمالهما لمعتادة ويتكون من ثلاث عناصر: [2]

-**الطلب السياحي الفعال** : أي عندما يجمع بين الرغبة في السفر إلى المناطق السياحية المرغوبة، وقدرتهم على استخدام خدماتها وتسهيلاتها.

-**الطلب الكامن :** هذا الطلب لم يخرج إلى حيز التنفيذ، من اجل عقبات تحول دون تحقيق تلك الرغبة، أي أن القدرة على تنفيذ الرغبة غير موجودة ولكن العنصر الأول من محددات الطلب موجودة، وهو رغبة في السفر

[1]محمد الصيرفي، **السياحة والبيئة**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي للنشر، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 196،197.

[2]احمد عبد السميع علام، **علم الاقتصاد السياحي**، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 167،168.

- **الطلب المؤجل**: فهو ذلك الطلب الذي يتضمن على عناصر تختلف عن عناصر العنصر السابق حيث يتمثل في القدرة على مصاريف السفر ومتطلباته، ولكن يفتقد الرغبة أو الحافز نحو السفر، لعدم اكتمال المعلومات أو الفرص والتسهيلات.

ثانيا: العرض السياحي

يمكن تعريف العرض السياحي على انه كل ما تستطيع المنطقة والإقليم إن تقدمه لقاصديها من السياح الفعليين والمتوقعين متمثلا بسلسلة متصلة ومتكاملة من المغريات والجوانب الطبيعية والبشرية من التسهيلات والخدمات والمنشآت التي من الممكن أن تترك أثرا في تجربة الزائر خلال مدة الإقامة ويتميز العرض السياحي بالمواصفات التالية:[1]

- يعتمد العرض السياحي بشكل كبير على العنصر البشري.
- يعتبر العرض السياحي بالأساس عرضا للخدمات.
- يمتاز العرض السياحي بكونه خدمات آنية مباشرة.
- العرض سياحي غير قابل للخزن والنقل.
- العرض السياحي يخضع المنافسة الشرسة.
- يمتاز العرض السياحي بتعدد وتنوع وتداخل العناصر المكونة له.
- العرض السياحي يتميز بتعدد المنتجين كما انه غير مرن.

ثالثا: التسويق السياحي

هو عبارة عن كافة الجهود والأنشطة المنظمة والتي يتم تأديتها بتناغم المدروس من قبل كافة مقدمي الخدمة السياحية بعناصرها أو أجزائها المختلفة والتي تهدف إلى إشباع أذواق المتلقين أو الراغبين بشتى صورها تسويقية المناسبة لتخطيط إستراتيجية قصده جلب الزوار لوجهة معينة، سواء مدينة، منطقه أو بلد بكامله، حيث تعرف الجمعية الأمريكية للتسويق على أن التسويق عملية تخطيط وتنفيذ لتصور وتسعير وترويج وتوزيع الأفكار والسلع والخدمات لخلق مبادلات تحقق أهداف الفرد والمنظمة، ويمكن أن يعرف أيضا على أنه هو ما تمر به المؤسسات الرسمية وغير الرسمية هو المشروعات السياحية من تطويع منظم ومنسق للسياسات على الصعيد المحلي والإقليمي والقومي والدولي لتحقيق أقصى درجة من إشباع رغبات مجموعات معينة من المستهلكين من السياح من ربح مناسب، وكذلك ماهية النتائج المتوقع الوصول إليها عن طريق وسائل الإعلام المختلفة، والنتائج المتوقعة من عملية تنمية

[1]بن بوزيد محمد، " **دراسة محددات السياحة المستدامة وأثرها على تحسين الجاذبية السياحية للأقاليم: باستخدام نموذج المعدلات التمييزية** "، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كليه العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بالقايد تلمسان 2015 ص 59.

وتطوير المنتج السياحي، مثل برامج جديدة، أنواع جديدة في السياحة، تسهيلات سياحية جديدة، وسائل نقل جديدة، واكتشافات أثرية جديدة[1]

رابعا: الإنفاق السياحي

لا شك انه كلما زاد تدفق حجم الحركة السياحية زاد حجم الإنفاق العام على السلع والخدمات السياحية، بالتالي ارتفاع في معدلات الادخار مما ينشط الصناعات والخدمات المرتبطة بصناعة السياحة، الأمر الذي يتولد عن ذلك اتساع نطاق هذه الصناعات أو الخدمات لان كل استثمار جديد يعني إنفاقا جديدا والذي ينشا عنه دخولا جديدا.

وينظر إلى الإنفاق السياحي الدولي من وجهه تقدير الدولة المعنية بهذا الإنفاق، فإذا كانت مستقبلة للسياح فإن هؤلاء يعد إنفاقهم بمثابة عائدات سياحية لهذه الدولة ويدون في جانب المتحصلات بميزان المدفوعات وهنا تعد صفة دائنة، وفي الحالة العكسية فان الإنفاق السياحي يعد بمثابة مدفوعات تتحملها الدولة المعنية، وهي صفقات مدينة تدون في جانب المدفوعات من هذا الميزان للبلد المعين.

وتتوقف أهمية حجم الإيرادات السياحية على حجم ما ينفقه السائحون في الدول المضيفة للسياح وذلك تبعا لعدة متغيرات منها الغرض من السياحة، نوعية الإقامة، وعدد الليالي السياحية التي يقضيها السياح في مختلف المؤسسات الفندقية وغيرها.[2]

خامسا: الإيرادات السياحية

هي كل ما تحققه الدولة من إيرادات السائحين وما تحققه السياحة كنشاط اقتصادي، كوعاء ضريبي إلى جانب ما يحققه الأفراد، الشركات الوطنية، مؤسسات العمومية خاصة في مجال السياحة، الفنادق، الطيران، الملاحة... وتتأثر هذه الإيرادات بمجموعه من العوامل والمتغيرات منها: قوه المنتج السياحي للدولة، طبيعة النظام السياسي والاقتصادي في الدول المصدرة للسياحة، وحجم الإمكانيات الطبيعية والمادية المتوفرة في الدول السياحية. [3]

سادسا: الاستثمار السياحي

عرفت المنظمة العالمية للسياحة الاستثمار السياحي بأنه: التنمية الاستثمارية للسياحة والتي تلبي احتياجات السياح والمواقع المضيفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص في المستقبل، إنها القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقه يحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة.

---

[1]براهم شاوش توفيق، **أسس تطوير وترقية السياحة المستدامة في الجزائر دراسة حالة منطقة الهضاب العليا**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، 2018، ص 117-118.

[2]اسماعيني نسيبة، **دور السياحة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال كليه العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية جامعة وهران، 2014، ص 32.

[3]زير ريان، **مساهمة التسويق السياحي في تطوير السياحة في الوطن العربي دراسة مقارنه الجزائر تونس الإمارات**، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه، كليه العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعه بسكرة، 2018، ص 70.

يمكن قول إن الاستثمار السياحي هو الأداة التي تسمح للقطاع السياحي بالقيام بدوره استقطاب فرص النجاح وتحقيق عوائد مالية معتبرة من خلال الالتزام بإقامة منشآت سياحية ومواقع مميزة وجذابة بمعايير وجودة عالية تراعي أعلى المستويات من التطلعات السائحين متطلباتهم[1].

المبحث الثاني: أساسيات السياحة المستدامة

نتيجة للتوسع السريع في قطاع السياحة تواجه الجهات السياحية التقليدية مزيدا من الضغط على بيئتها الثقافية والاجتماعية و الاقتصادية ، هذا مع الإقرار بان حالات النمو السياحة غير المتوازن والهادف إلى تحقيق فوائد قصيرة الأمد كثيرا ما يؤدي إلى اثأر سلبية تضر بالبيئة و المجتمعات ، وقد اقترح مبدأ السياحة المستدامة كمنهج تقوم عليه الكثير من المؤسسات السياحية لتلبية حاجات السياح مع الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة،لذلك تم التركيز في هذا المبحث مفهوم السياحة المستدامة ومبادئها والأبعاد والأسباب التي أدت إلى انتهاجها.

المطلب الأول: مفهوم السياحة المستدامة

إذا كان النمو الاقتصادي يشكل مؤشرا هاما بالنسبة للتنمية، فان التنمية الاقتصادية لا تقتصر على البعد الكمي فقط، وفيما يخص السياحة يؤكد الخبراء على أنها لا يمكن أن تشكل عامل التنمية إلا إذا سعت إلى تحقيق تنمية مستدامة، بعبارة أخرى تثمين التراث بمختلف أشكاله هي نقطة التلاقي ما بين احتياجات الزوار والمنطقة المضيفة لهم، مما يؤدي إلى حماية ودعم فرص التطوير المستقبلي، بحيث يتم إدارة جميع المصادر بطريقة توفر الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والروحية، لكنها في الوقت ذاته تحافظ على الواقع الحضاري والنمط البيئي الضروري التنوع الحيوي وجميع المستلزمات الحياة وأنظمتها. كما تعد أهم أسس التنمية المستدامة تطبيقات الإدارة المستدامة في مجال السياحة، ويمكن تطبيقها في كل أنواع السياحة وفي كل الاتجاهات أو الوجهات وفقا لمنظور المنظمة العالمية للسياحة الذي يشجع رغبات السياح وحاجات المجتمعات المضيفة بحيث يضمن تحقيق حماية، وتحسين الأفاق السياحية في المستقبل من خلال أدارة الموارد السياحية بطريقه السجين للحاجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتنوع البيولوجي والعمليات البيئية والأنظمة المعيشية. بالإضافة إلى التنمية السياحية أضيف مصطلح الاستدامة من خلال أن عملية السياحة تلبي حاجات السياح النفسية والحصول على متطلباتهم دون الإخلال بحقوق الأجيال القادمة احتياجاتهم من الاستمتاع بالبيئة السياحية.[2]

السياحة قطاع اقتصادي ممثل الاستدامة فيه عاملا ايجابيا وهذا بسبب:[3]

---

[1]صالح السعيد، عبدلي هالة، **" دور الاستثمارات السياحية في تحقيق التنمية السياحية المستدامة"**، مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد الرابع جامعه خنشلة، 2014 ص 255.

[2]فؤاد بن غضبان، **مرجع سابق**، ص 98.

[3]براهم شاوش توفيق، **مرجع سابق**، ص 171 -172.

إن السياحة نشاط يتميز بنمو أعلى من المتوسط، والذي يمكن تفسيره إذا بدمقرطة النقل الجوي، زيادة الإنفاق السياحي لدى العائلات وتوسع وزيادة في أوقات الفراغ، مع توقع استمرار بقاء هذه العوامل على هذه الحال.

- السياحة نشاط إقليمي بطبيعته، وبالتالي فلا مناص من التقاء المصالح الاقتصادية، الثقافية، والبيئية.
- السياحة نشاط يترتب عنه اجتماع وتركيز للأفراد خلال فترات محددة وفي مساحات ومناطق محدودة مثل السواحل، المراكز التاريخية، جبال، جزر صغيرة.... الخ، والتي يمكن أن تخلق صراعات مع السكان المحليين عند استخدام الموارد الموجودة في مناطقهم استعمالا لمياه، الصيد، الزراعة، ازدحام الطرقات، ارتفاع الأسعار...الخ
- إن السياحة نشاط اتصالي نتيجة احتكاك السياح بسكان المحليين، يحمل في طياته خلق تغيرات اجتماعية، تفكيك للمجتمعات المحلية وتوحيد الثقافات وأنماط العيش.
- نشاط مرتبط بنظام القيم، فالحديث عن السياحة هو الحديث عن الطبيعة، عن الأخلاق، الجمال، الواقع والحقيقة.
- يجب المحافظة على حق الأجيال القادمة في السفر، والاكتشاف والمعرفة في كوكب متنوع طبيعيا وثقافيا.

المطلب الثاني: مبادئ السياحة المستدامة

لتحقيق السياحة المستدامة وجب الأخذ بعين الاعتبار المبادئ التالية:[1]

- إن يكون التخطيط للسياحة وتنميتها وإدارتها جزءا من استراتيجيات الحماية أو التنمية المستدامة لإقليم أو الدولة. كما يجب إن يتم تخطيط وإدارة السياحة بشكل متداخل وموحد يتضمن إشراك وكالات حكومية مختلفة، ومؤسسات خاصة، ومواطنين سواء كانوا مجموعات أو أفراد لتوفير أكبر قدر من المنافع
- يجب أن تتبع هذه الوكالات، والمؤسسات ت والجماعات، والأفراد المبادئ الأخلاقية والمبادئ الأخرى التي تحترم ثقافة وبيئة واقتصاد المنطقة المضيفة، والطريقة التقليدية لحياه المجتمع وسلوكه بما في ذلك الأنماط السياسية.
- يجب أن يتم تخطيط وإدارة السياحة بطريقه مستدامة وذلك من اجل الحماية والاستخدامات الاقتصادية المثلى للبيئة الطبيعية والبشرية في المنطقة المضيفة.
- يجب أن تهتم السياحة بعدالة توزيع المكاسب بين مروجي السياحة وأفراد المجتمع المضيف والمنطقة.
- يجب أن تتوفر الدراسات والمعلومات عن طبيعة السياحة وتأثيرها على السكان والبيئة الثقافية قبل وأثناء التنمية، خاصة للمجتمع المحلي، حتى يمكنهم المشاركة وتأثير اتجاهات التنمية الشاملة.

[1] جلال بدر خضره وآخرون، **السياحة الريفية**، الطبعة الأولى، دار النشر ألفا للوثائق، قسنطينة، الجزائر، 2017، ص 36، 37.

- يجب أن يتم عمل تحليل متداخل للتخطيط البيئي والاجتماعي والاقتصادي قبل المباشرة بأي تنمية سياحية أو أي مشاريع أخرى بحيث يتم الأخذ بمتطلبات البيئة والمجتمع.
- يجب أن يتم تشجيع الأشخاص المحليين على القيام بأدوار قيادية في التخطيط والتنمية بمساعدة الحكومة، وقطاع الأعمال، والقطاع المالي، وغيرها من المصالح.
- يجب أن يتم تنفيذ برنامج للرقابة والتدقيق والتصحيح أثناء جميع مراحل تنمية وأداره السياحة، بما يسمح للسكان المحليين وغيرهم من الانتفاع من الفرص المتوفرة التكيف مع التغيرات التي ستطرأ على حياتهم. واعتمادا على هذه المبادئ يجب على السياحة المستدامة أن:[1]
- تحقق الاستخدام الأمثل للموارد البيئية التي تشكل عنصرا أساسيا في التنمية السياحية، والمحافظة على العمليات البيئية الرئيسية، والمساعدة في الحفاظ على التراث الطبيعي والتنوع الحيوي.
- تحترم الأصالة الاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية المضيفة، والحفاظ على الموروث الثقافي المشيد والحي والقيم التقليدية، والمساهمة في التفاهم والتسامح بين الثقافات.
- ضمان عمليات اقتصادية قابلة للاستمرار على المدى الطويل، توفر منافع اجتماعية واقتصادية لجميع المعنيين وأصحاب المصلحة بحيث تكون موزعة بشكل عادل بما في ذلك العمالة الثابتة فرص كسب الرزق والخدمات الاجتماعية في المجتمعات.

المطلب الثالث: الإبعاد والموضوعات الأساسية السياحة المستدامة

تشمل سياحة في إطار التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بحسب منظمة السياحة العالمية، على الآثار التي تمارسها تلك الأبعاد، سواء في الوقت الحالي والمستقبلي. لذلك وضعت تلك المنظمة خمس أبعاد للسياحة المستدامة يمكن أن نبين تلك الأبعاد فيما يلي:[2]

● **البعد الأول**: السياسة السياحية و الحوكمة : و يظم مكانه أو موقع السياحة في البرامج والسياسات التنموية للبلد، والسياحة وعلاقتها بالإطار التنظيمي والعلاقة بين حوكمت السياحة وإقامة المؤسسات في القطاع

● **البعد الثاني**: الأداء الاقتصادي، الاستثمار والتنافسية: يشمل على أربع موضوعات، تبدأ بكيفية قياس السياحة ومساهمتها الاقتصادية، مرورا بدراسة البيئة الاقتصادية والتجارية وبيئة

---

[1]حواشين ابتسام، بن بايرة ريمة " **إستراتيجية التنمية السياحية المستدامة في الجزائر دراسة تحليلية للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية**alternatives managériales et économiques "2025 مجلة المجلد الثاني، العدد الأول، 2020 الجزائر، الصفحة 310.

[2]بن مويزة مسعود" **دور السياحة في تعزيز أهداف التنمية المستدامة وفقا لتقارير منظمة السياحة العالمية إشارة لحالة الجزائر"** مجلة,global journal of Economics and Businessالمجلد 4, العدد 3, 2018, الصفحة 380.

الاستثمار، ومعالجة موضوع المنتج وتسويقه وموقعه في السوق، وصولا في النهاية إلى دراسة المخاطر والأمن في السياحة.

●**البعد الثالث**: التشغيل، العمل المناسب ورأس المال البشري: يتضمن هو الأخر محوريين أساسيين هما تخطيط الموارد البشرية وشروط العمل، والمؤهلات والتدريب.

●**البعد الرابع**: تقليص الفقر والاندماج الاجتماعي: ويتم ذلك بالتركيز على مدخل متكامل في تقليص الفقر من خلال السياحة، وتدعيم مبادرات تعزيز النشاط السياحي، وتضمين الجماعات المؤثرة على القطاع السياحي والوقاية من الآثار الاجتماعية السلبية.

●**البعد الخامس**: استدامة البيئة الطبيعية والثقافية : وذلك من خلال أربع محاور أولها ربط السياحة بإدارة التراث الثقافي والطبيعي والمحافظة عليه، وثانيها الربط بين كفاءة الموارد الطبيعية والتغير المناخي، أما ثالثها، فيرتبط بتحسين استدامة عمليات تطوير السياحة. إضافة، إلى قياس ومراقبه أثر السياحة على تلك البيئة كمحور خامس.

المطلب الرابع: أسباب تبني فلسفة الاستدامة في السياحة

تهتم الدول بالسياحة لما تخلفه من عائدات مالية، بالخصوص وما يترتب عليها من انعكاسات تنموية، فأصبحت السياحة وسيلة تنموية بامتياز فتزايدت التدفقات الدولية للسياحة، وتولدت بذلك مجموعة من المشاكل في الوجهات السياحية المضيفة ومتمثلة في ثلاث مجموعات (المشاكل الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، والمشاكل البيئية).

أولا: المشاكل الاقتصادية

بالرغم من الايجابيات الناتج عن الصناعة السياحية ترافقها كذلك سلبيات ونقائص التي يمكن الإشارة إليها في الجانب الاقتصادي الولد تتداخل مع الآثار الاجتماعية الإيكولوجية، ويمكن إيضاحها تطرق إلى النقاط التالية: [1]

- بداية الآثار الاقتصادية -الاجتماعية حيث عائدات السياحة عاده ما تذهب للمتعاملين السياحيين بالنسبة الشمالي من الكرة الأرضية في شركات الطيران، سلاسل الفنادق، وكالات السفر ...الخ، ما يعمق الفروقات الاجتماعية فيما بين الوجهات المضيفة والمرسلة، إضافة إلى ارتفاع الأسعار في الأقاليم المضيفة مما يصعب من اقتناء الحاجيات الأساسية من طرف السكان المحليين ضعيفي الدخل مما يدفع بهم إلى الانحراف المختلف في أنواعه بحث عن دخل بديل.
- أما الآثار الاقتصادية -الإيكولوجية تتمثل أساسا في التركيز المكثف للهياكل القاعدية للاستقبال من فنادق وأماكن إقامة ومواقع سياحية...الخ، مما يزيد في عدد السكان داخل الإقليم وبذلك تنتج صعوبة في التسيير المرتبط الموارد والطاقات والنفايات وإضافة إلى ارتفاع أسعار العقار بهذه الأقاليم بالنظر للفائدة الاقتصادية مما يسهم في ظهور المضاربة في العقار، والاضطرار في بعض الأحيان لإنشاء مناطق توسع سياحي على حساب المساحات الخضراء والبيئية.

[1] بن بوزيان محمد، **مرجع سابق**، ص93-94.

ثانيا: المشاكل الاجتماعية والثقافية

يمكن إن يكون للسياحة تأثير سلبيا على الجانب الاجتماعي والثقافي، وعوض إن تكون الميزة الثقافية للسياحة هي التقاء الشعوب والثقافات ينتج العكس نظرا للتصادم الثقافي وجهل السياح لعادات وتقاليد المنطقة المضيفة وغيرها، من المظاهر السلبية التي يمكن إن نذكر منها ما يلي: [1]

1- تزايد الضغط والطلب على الخدمات الأساسية من قبل السياح، مما يدفع سكان المحليين إلى الشعور السلبي تجاه السياحة.
2- تضايق السياح الداخليين من السياح الأجانب إذا ضاقت عناصر الجذب السياحي في مناطقهم بالسياح الأجانب.
3- تعديل الفنون والصناعات التقليدية اليدوية لتتناسب وأذواق السياح نتيجة الاستغلال التجاري الزائد، مما يعكس عدم تفهم والإحساس بقيمة الثقافة المحلية.
4- ينشأ سوء الفهم والتناقض بين السكان المحليين والسياح نتيجة اختلاف اللغة والعادات والقيم والمعتقدات وأنماط السلوك.
5- تدهور السلوك الاجتماعي أحيانا في بعض المناطق السياحية، بسبب الاختلاف الشديد في العادات والتقاليد وأسلوب الحياة.
6- مشاكل المرور والازدحام في الطرق، وفي الخدمات الأخرى التي يستفيد منها المواطن أو سكان المحليين كالماء والكهرباء...الخ.

ثالثا: المشاكل البيئية

تتركز السياحة على إبراز المعالم الجمالية لأي منطقة سياحية في العالم كل ما كانت نظيفة وصحية كلما ازدهرت السياحة وانتعشت، فإذا لم يتم التخطيط للتنمية السياحية بدقة وعناية قد يترتب عليها أثار سلبية عديدة تمس الجانب البيئي ويمكن أن نجمل هذه التأثيرات السلبية فيما يلي:[2]

- تلوث المياه: إذا افتقدت الفنادق أو المنتجعات السياحية نظاما سليما للصرف الصحي قد يؤدي ذلك إلى تلوث المياه الأرضية، أو إذا كان الصرف يتم في مياه قريبة سواء في انهار البحيرات أو شواطئ البحار، إلى جانب التلوث الناتج عن بعض وسائل الانتقال المائية التي يستخدمها السياح في القوارب ذات المحركات التي يتخلف عنها الزيوت والشحوم.
- تلوث الهواء: ينتج عن الاستخدام الأقصى لوسائل النقل المختلفة مثل سيارات الأوتوبيسات الدراجات البخارية التي يستخدمها السياح في بعض المناطق والتي لا يمكن الوصول إليها بالطرق البرية

[1] الآثار الاجتماعية والثقافية السلبية للسياحة، تم الاطلاع عليه يوم 9 ماي 2022 على الموقع https://vb.ckfu.org
[2] محمد الصيرفي، مرجع سابق، ص 198- 200.

- الضوضاء: لان الضوضاء السمعية غير مرئية وغير محسوسة بصريا، عدد ما يتم تجاهلها وهي تنتج في أماكن تجمع السياح وتكدسهم في مناطق معينه مثل المدن الملاهي وسباق السيارات الدراجات البخارية، وقد تصل إلى مستوى يضيق به المواطنون السياح الآخرون،
- القمامة: إن تكدس القمامة والقاذورات في المناطق السياحية نتيجة تدفق الأعداد الكبيرة من السياح الذين يستخدمون المكان وما يتخلف عن أنشطتهم المختلفة يعتبر مصدرا أخر للتلوث المؤثر في البيئة.
- تدهور البيئة: استخدام السياح للبيئة الحساسة ذات الطبيعة الهشة بطريقه تتجاوز الحد المطلوب يؤدي إلى تدميرها مثل الدهس بالأقدام على المزروعات الخضراء في الحدائق وقطع الأشجار في مناطق التخييم لاستخدامها في إشعال النيران، محاولات تصوير الحيوانات وتغذيتها يسبب تغيرات بيئية للمنطقة، زيارة الكهوف والتصوير الضوئي بداخلها...الخ

خلاصة الفصل

لقي مفهوم السياحة المستدامة اهتماما كبيرا من قبل المنظمات الدولية والباحثين والناشطين في المجال السياحي على المستوى الدولي وخاصة بعد تفاقم الآثار السلبية للسياحة الجماعية التي تمس الوجهات السياحية لا سيما تلك التي تستقبل أعداد معتبرة من السياح في مناطق محدودة، حيث أن هذا المفهوم يقدم منظور جديد للممارسة السياحية، وعليه كانت هناك دراسات تمحورت حول معالجة هذه الآثار قصد الحد من عرقلتها للتنمية المحلية.

فعلى الجزائر الاهتمام بهذا القطاع وجعله من الأولويات لتحقيق تنمية وطنية ومحلية كون هذه الأخيرة تتأثر بعدة متغيرات سواء على مستوى البيئة الداخلية أو المحيط الخارجي للمؤسسات المحلية، وذلك بوضع برامج تنموية تأخذ بعين الاعتبار السياحة المستدامة خاصة عند وضع القوانين المساعدة على الوصول إلى تنمية سياحية محلية مستدامة.

الفصل الثاني:

واقع التنمية المحلية في الجزائر

تمهيد

شكلت التنمية بمفهومها العام الهاجس الأكبر للقيادة السياسية لمختلف الدول بعد الحرب العالمية الثانية، و أصبحت الدراسات في العلوم الاقتصادية بفروعها المختلفة تركز بقوة على المنظور التنموي ، خاصة و إن غالبية دول العالم الثالث كانت قد تخلصت من ريق الاستعمار و تحاول بناء الدولة الوطنية من جديد، إلا أن نمط التنمية المتبع يختلف من دولة إلى أخرى، و إذا كانت الفلسفة الاشتراكية شكلت الوعاء الأيديولوجي لمختلف قيادات دول العالم الثالث إلا انه مع نهاية الثمانينات بدأت هذه الدول تغير مسارها التنموي ن و عليه بدا التفكير في نماذج جديدة في العملية التنموية ، إلا أن ما اتفق عليه لا يوجد تنمية شاملة من دون تنمية محلية . فالتنمية المحلية لها أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي على مستوى الاقتصاد الوطني ككل، بحيث تساهم بشكل فعال وكبير في تحديد وتوجيه التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان،وذلك باعتبار أنها مجموعة اقتصاديات الأقاليم التي بدورها تشكل الهيكل الاقتصادي للدولة وهذا ما تطرقنا إليه من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: مدخل إلى التنمية المحلية

المبحث الثاني: تشخيص وضعية التنمية المحلية في الجزائر

المبحث الأول: مدخل إلى التنمية المحلية

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية أصبحت التنمية شعارا يرفع في كل مناسبة، كما اهتم الباحثون والعلماء من مختلف فروع العلوم بهذه القضية حيث لا تنتمي لفرع واحد من فروع المعرفة الإنسانية التي تعمل في ميدان التنمية بل تهتم بها الكثير من المهن.

المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية

اهتم العديد من الباحثين في الموضوع بإعطاء تعاريف للتنمية المحلية وبحكم اختلاف وجهات النظر السياسية والاقتصادية والاجتماعية للباحثين فإننا نجد العديد من التعارف المختلفة والتي أبرزها:

تعرف على أنها «التنمية المحلية مجموعة العمليات والأنشطة المخططة، التي تهدف إلى تحسين مستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية... في المجتمع المحلي (بلدية أو ولاية)، والتي تقوم على أساس إشراك أفراده المحليين وتوحيد جهودهم مع الجهود الحكومية، بالاعتماد قدر الإمكان على الموارد الطبيعية والطاقات البشرية المتوفرة محليا، في إطار متكامل ومتناسق مع الإستراتيجية العامة للتنمية الوطنية الشاملة ".[1]

كما عرفت بأنها «حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجاله عالي أساسا لمشاركة الايجابية لهذا المجتمع وبناء على مبادرة المجتمع إن أمكن ذلك فإذا لم تظهر المبادرة تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها واستشارتها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية فعالة لهذه الحركة ".[2]

إذا فمهما تعددت التعاريف و المفاهيم التي تعالج و تناقش مفهوم التنمية المحلية فإننا نجد أن التنمية المحلية بصفة عامة هي عبارة عن "عملية ، أسلوب و خطة تهدف إلى دمج الجهود الشعبية و الحكومية ضمن إقليم أو منطقة معينة عن طريق استغلال الموارد المحلية المتاحة في البيئة الداخلية و أيضا الفرص الموجودة ضمن البيئة الخارجية بغية الارتقاء بالوحدات المحلية ريفية كانت أو حضارية في جميع المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و التنظيمية و هي عبارة عن حجر الزاوية الذي تحقق و تحسن من خلاله التنمية الشاملة و المتوازنة".

---

[1] محمد خشمون ،**مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية (دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية _ قسنطينة)** ، رسالة دكتوراه ، تخصص علم اجتماع التنمية ، قسم علوم الاجتماع ، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية ، جامعة منثوري _ قسنطينة ، ص 24.

[2] ناجي عبد النور **نحو تفعيل دور الإدارة المحلية لتحقيق التنمية الشاملة**، مجلة أكاديميا، العدد الأول، الجزائر، 2013، ص5.

المطلب الثاني: أهداف التنمية المحلية

إن التنمية المحلية ليس هدفها الأول والأخير إشباع الجانب المادي للإنسان فقط بل في مفهومها الشامل أوسع من ذلك الأمر الذي يؤدي إلى توسيع قاعدة التنمية المحلية ويسهل تحقيق مختلف الأهداف المرجوة منها والتي يمكن حصرها فيما يلي:[1]

- إشباع الحاجات الأساسية للأفراد: إن إشباع الحاجات الأساسية للأفراد هو مطلب شعبي كما هو واجب على الدولة لتحقيق استقرار إفرادها وإزالة الفوارق الاجتماعية بين المواطنين داخل المجتمع المحلي لتلبية احتياجاتهم الأساسية العلاج والأمن والسكن واللباس والمأكل والتعليم والعمل وتسعى التنمية في هذه الحالة إلى توفيرها أو التخفيف من حدتها.
- تحقيق الذات وتأكيد الشعور بالانتماء للإنسانية: لقد انتشرت في وقتنا الراهن سلوكيات تسود مختلف المجتمعات ذات نمط مادي وهذا بلا شك يؤدي إلى اختلاف طبيعة تقدير الذات وإشكال التعبير عنها من مجتمع محلي إلى أخر.
- تقليل التفاوت بين الإفراد: تعيش معظم البلدان النامية في تمييز وتفاوت كبير بين أفراد مجتمعاتها هذا التفاوت الذي أساسه نصيب الفرد من الدخل والثروة واستحواذ فئة قليلة عليها وهذه المظاهر تمتد إلى المجتمعات المحلية الصغيرة. فتكونت فئة برجوازية محلية أمام هذه الشريحة الكبيرة من المجتمع.
- زيادة الدخل المحلي: أن زيادة الدخل سواء الدخل المحلي أو الوطني جد مهم لأي تنمية ويعد عصب التنمية ومحركها الأساسي تلك التي يتم على أساسها برمجة مشاريع وإقامة خطط لذلك فان الدخل المحلي مرتبط ارتباطا وثيقا بمدى توفر رؤوس الأموال والكفاءات التي تساهم بدورها بتحقيق نسبة اعلي للزيادة في الدخل الحقيقي المحلي.
- إتاحة الحرية والقدرة على الاختيار: إن التنمية المحلية تعني بلوغ التحرر من قهر ظروف البيئة والثقافة للإنسان، والتحرر من العادات والتقاليد والمعتقدات التي تقف عائقا في سبيل التنمية والقدرة على تجاوز العوائق الفكرية والإنسانية لتحقيق حياة أفضل ويتحرر من ذهنيات ضيقة محلية.
- الرفع من مستوى المعيشة: إن الرفع من مستوى المعيشة هدف ومطلب كل تنمية وتعمل التنمية على تحقيقه لكافة أفراد المجتمع المحلي من خلال تنمية الموارد البشرية والمادية، فزيادة الدخل القومي والمحلي تصاحب التغيرات الحاصلة في هيكل الزيادة السكانية وتنظيمها والتحكم في المواليد لتتلاءم المعدل المناسب الذي يحققه رفع مستوى المعيشة والمعادلة تقضي كلما كان مستوى المعيشة منخفض كلما كان في المقابل معدل

[1] براهيمي سارة ، ناصور عبد القادر، **معوقات التنمية المحلية في الجزائر** ، المجلد 3 ، العدد 2 ، الجزائر ، تاريخ النشر 2018/12/31 ، ص 84 - 85 .

نصيب الفرد في الدخل القومي أو الدخل المحلي هو الأخر منخفض. لذلك من الأهداف العامة للتنمية المحلية تحسين ورفع مستوى المعيشة.

المطلب الثالث: القواعد الأساسية للتنمية المحلية

إن جوهر التنمية المحلية هو التغيير الحضاري الواعي والمخطط، فهي عملية محسوبة التكاليف مدروسة الوسائل ومتوقعة النتائج، ولهذا نجدها تقوم أساس جملة من المبادئ والقواعد المدروسة والمجربة. ومن هنا يمكن تحديد أهم القواعد والمبادئ الأساسية للتنمية المحلية المتمثلة فيما يلي:[1]

1- مشاركة أفراد المجتمع المحلي: من أهم مبادئ التنمية المحلية مشاركة إفراد المجتمع المحلي حيث يتوجب إثارة وعي إفراده وتحسيسهم بضرورة المشاركة من اجل تحسين مستوى حياتهم الاقتصادية والاجتماعية، فبإشراك إفراد المجتمع المحلي في عمليات التنمية تحقق الأهداف المرجوة، لان اقتناع أفراد المجتمع المحلي بالتغيير ينتج عنه اتجاهات ايجابية نحو المشروعات التنموية الجديدة.
2- توافق البرامج التنموية مع الحاجات الأساسية للمجتمع المحلي: وهنا يجب أن تكون البرامج والمشروعات عاكسة لتطلعات وحاجيات المجتمع المحلي وفق مبدأ الأولوية، ذلك إن إشباع الحاجة يزيد من ثقة الإفراد ويحفزهم أكثر للتعاون والعمل من اجل إنجاح المشروعات التنموية، فإحساس المجتمع المحلي وإدراكهم بان العائد من التنمية المحلية يتمثل في إرضاء وتلبية حاجاتهم وحل مشاكلهم، مما يعكس كسب ثقتهم.
3- تكامل المشروعات والخطط التنموية: هذا يعني عدم الفصل بين المشكلات الاجتماعية والاقتصادية ولهذا يجب أن تعمل المشروعات والخطط معا للقضاء على كل أنواع المشكلات التي يعاني منها المجتمع في شتى المجالات، خاصة غير المتوقعة وهذا ما جعل قاعدة التكامل والشمول في المشروعات والخطط تشكل مبدأ أساسي من مبادئ التنمية المحلية.
4- الاعتماد على الموارد المحلية المتاحة: يقصد بها الموارد الطبيعية أو البشرية المتوفرة لدى المجتمع المحلي، لأنها تعمل على تقليل التكاليف وحسن سير المشروعات، كما أن القادة المحليون باعتبارهم إحدى الموارد البشرية، يكونون أكثر فاعلية ونجاحا في تغيير اتجاهات إفراد مجتمعهم المحلي وإقناعهم بالأفكار الجديدة بما يعود بالفائدة على المشروعات التنموية في المجتمع. فالاعتماد على الموارد المحلية يعتبر من أهم قواعد التنمية المحلية التي تحدث التغير الحضاري المقصود.
5- توظيف القيم والتصورات القائمة في المجتمع: تشكل هذه القاعدة مبدأ أساسي في التنمية المحلية، حيث يمكن للقيم والتقاليد والتصورات القائمة بين إفراد المجتمع المحلي

[1] مهداوي غزيل،**تحديات مشاركة المجتمع المحلي في التنمية المحلية بالجزائر**، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، المجلد 3، العدد 1، سنة 2021، الجزائر، ص 191.

أن تشكل عائقا كبيرا أمام المشروعات التنموية، كما يمكن أن تشكل حافزا وعاملا مدعما لنجاح هذه المشروعات التنموية إذا حسن استغلالها وأخذها بعين الاعتبار عند انجاز أي مشروع من مشروعات التنمية المحلية ولهذا نجد البعد الثقافي والاجتماعي له دور حاسم في انجاز أو فشل السياسات التنموية القائمة في المجتمع.

المطلب الرابع: نظريات التنمية المحلية

إن إشكالية التنمية المحلية تقود إلى نهاية الحرب العالمية الثانية حيث طرحت كأحد البدائل لنموذج الكل سياسي الذي كان سائدا حيث أن الواقع بين أن هنالك تناقض بين تنمية الدولة وتنمية المناطق مما أدى إلى بروز توجهات وأفكار جديدة.

أولا: نظرية أقطاب النمو

فعل الاستقطاب يتألف منه العديد من النظريات الاقتصادية و الجغرافية ، يقوم على فكرة أن هناك تغيرات اقتصادية ، اجتماعية هيكلية أثناء النمو تؤكد نظرية النمو أيضا تحدث على مستوى الدولة و ترتبط بالتنمية الاقتصادية بعيدة المدى و أنها عملية انتقائية في محتواها و استقصائية في وظيفتها ، فهي تعبر عن أفكار التركيز الجغرافي للأنشطة التنموية ، الفرنسي فرانسوا بيرو François Perroux في سنة 1961 أول من استخدم مفهوم أقطاب النمو ، فالنمو لا يحدث في أي مكان و لا في جميع المناطق و لكن النمو يحدث في شكل نقاط و بكثافات مختلفة ، فالنمو حسب بيرو عملية غير متوازنة فأقطاب النمو تصبح مع الزمن كالشعاع اقتصادي ، حضاري بالنسبة للمناطق المجاورة ، و قد أكد الباحث إن القطاع الصناعي هو القطاعي القائد الذي يقود عملية التنمية . نظرية أقطاب النمو كانت من أهم الاختيارات النظرية التي اعتمدتها الجزائر بعد الاستقلال للخروج من حالة التخلف، حيث أقامت عدة مشاريع صناعية أنجزت حسب ما تنص عليه نظرية أقطاب النمو حيث وزعت الأقطاب الصناعية على الشريط الساحلي في الجهة الشرقية والوسطى الغربية وكان يراهن على هذه النقاط من اجل نشر التنمية على جميع المناطق الأخرى، لكن العكس هو الذي حدث حيث عملت هذه الأقطاب على تنمية نفسها والمناطق المجاورة لها فقط.[1]

ثانيا: نظرية القاعدة الاقتصادية

تعتمد هذه النظرية على فكرة الصادرات كأساس لتنمية المناطق فحسب ، هذه النظرية مفادها أن مستوى الإنتاج و التشغيل لأي منطقة يعتمد على مدى قدرتها على التصدير ، و الذي يتحدد بدوره حسب الطلب الخارجي ، كما قال " كلود لكور " النمو الحضري يتحدد بإنشاء مناصب شغل و الذي يخلق مدا خيل و هذه المداخيل تأتي من خلال النشاطات المتميزة ، هذه النشاطات تؤدي للتصدير الذي يؤمن مدا خيل من الخارج ، هذه الأخيرة تسمح بتوفير (

[1] ناصر فتحي، **إشكالية التنمية المحلية في الشرق الجزائري تحليل حول فكرة الأقلمة**، أطروحة دكتوراه، تخصص تهيئة الإقليم، معهد علوم الأرض والكون، جامعة مصطفى بن بولعيد، جامعة باتنة 2، ص41.

إشباع) مختلف الحاجيات المحلية و كذا توسع النمو و حسب هذه النظرية تقسم الأنشطة الاقتصادية داخل المنطقة إلى :

- النشاطات القاعدية: وهي النشاطات التي تغطي القطاعات المصدرة والتي تساهم في خلق مناصب شغل وجلب مدا خيل من الخارج (السياحة...).
- النشاطات الداخلية: هي الأنشطة الموجهة لتلبية الحاجيات الداخلية للمنطقة وبالتالي فالتكامل بين هذه الأنشطة يساهم في تطوير المنطقة ومنه تطوير البلد.[1]

ثالثا: نظرية التنمية من تحت

هذه النظرية تركز على فكرة تنظيم الاقتصاد من طرف أعضاء المجموعات المحلية لصالحها، ظهرت هذه النظرية في بداية السبعينات و قد تميزت هذه الفترة بعدة تحولات مست الاقتصاد العالمي أهمها ارتفاع أسعار الطاقة(البترول،...) و تكاليف النقل و انخفاض المالية العمومية مما طرح أفكار جديدة و بدائل تمثلت في البحث عن تنمية تنطلق من الأسفل نحو الأعلى خصوصا بعد التحولات التي مست المجتمعات و اهتمامها أكثر بالجوانب الاجتماعية و البيئية ومطالبة المجتمعات المحلية بمساهمة اكبر في القرارات التي تمس حياتهم .

حيث يقول جون لويس قويقو حسب هذه النظرية التنمية المحلية هي " تعبير عن تضامن محلي، هذا التضامن يخلق علاقات اجتماعية جديدة ويظهر إرادة السكان منطقة معينة لتثمين الثروات المحلية والذي يخلق بدوره تنمية اقتصادية.

هذا التعريف يعطي لنا فكرة عن مكونات التنمية المحلية حسب هذه النظرية وهي:

- الجانب الثقافي الذي يظهر من خلال التضامن بين مختلف أعضاء المنطقة والذي يقوم أمام كل التحديات التي تواجهها المنطقة.
- الجانب الاقتصادي والمتمثل في استغلال الثروات المحلية للمنطقة من طرف أبناءها.[2]

رابعا: نظرية الوسط المجدد

هذه النظرية ظهرت نتيجة بحث قام به مجموعة من الباحثين الأوروبيين حول الوسط المجدد والمنشئ لكل الأنشطة. حيث يرى أصحاب هذه النظرية، إن التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي هي نتاج تطور متسلسل ومتجدد على إقليم معين، أي أن التنمية لا يمكن أن تحدث إلى بوجود وسط وهذا الوسط هو الإقليم الذي فيه عناصر وعوامل قادرة على استيعاب

[1] سلاوي يوسف،**مفهوم التنمية المحلية في القانون الجزائري**، أطروحة دكتوراه، تخصص الدولة والمؤسسات العمومية، كلية الحقوق، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر 1، ص 19.

[2] خنفري خيضر،**تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع و أفاق**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، ص 13.

مختلف المعارف والتأقلم مع مختلف التغيرات، وهذا من خلال المتغيرات والتراكمات التاريخية التي توجد داخل الوسط.[1]

المبحث الثاني: تشخيص وضعية التنمية المحلية في الجزائر

بالرغم أن التنمية المحلية في الجزائر تعد من أهم الأساليب و السياسات و الاستراتيجيات التي يعتمد عليها في حل مختلف المشاكل بفضل برامجها و خططها، و كوسيلة لتحقيق التكامل بين الأقاليم الحضرية و الريفية، إلا أن المحيط الذي تنشط فيه يجعلها تعاني من بعض المعوقات و التحديات.

المطلب الأول: برامج التنمية المحلية في الجزائر

أولا: PCD المخطط البلدي للتنمية

و قد نصت عليه المادة 86 من قانون البلدية ، و هو عبارة عن مخطط شامل للتنمية في البلدية و هو أكثر تجسيدا للامركزية على مستوى البلدية و مهمته توفير الحاجات الضرورية للمواطنين ، و دعما للقاعدة الاقتصادية و محتوى المخطط يشمل عادة التجهيزات الفلاحية و القاعدية و التجارية و تجهيزات الانجاز ، لكن المجلس البلدي ليس حرا في أعداد هذا المخطط ،فبغض النظر عن محدودية الموارد المالية للبلدية ، فان أهم تدخل فعلي هو ضرورة انسجام هدا المخطط مع مخطط الولاية للتنمية و أهداف مخططات التهيئة العمرانية ، كما أن هذا المخطط يسجل باسم الوالي ، فهو الذي يحدد المشاريع التي يوافق على انجازها و يحدد أغلفتها المالية ، و هو ما قد يشكل تعارضا بين المشاريع المقررة طبقا لبرنامج الكتلة السياسية الحائزة على الأغلبية في المجلس البلدي طبقا لبرنامج الحملة الانتخابية ، و تلك المشاريع المقررة من طرف سلطة الوصاية ، ليصبح المجلس المنتخب في النهاية ليس له أي دور تقريري بداء بل آن صلاحياته قد تحولت إلى الوالي بصفته ممثلا للدولة على المستوى المحلي [2]

ثانيا: PSDالبرامج القطاعية غير الممركزة

هو مخطط ذو طابع وطني، حيث تدخل ضمنه كل استثمارات الولاية والمؤسسات العمومية التي تكون وصية عليها ويتم تسجيل خذا المخطط باسم الوالي والذي يسهر على تنفيذه كذلك. [3]

---

[1] خنفري خيضر، مرجع نفسه، ص 13.

[2] كمال بودانة شعباني،**أثر الرقابة الإدارية على التنمية المحلية،دراسة ميدانية ببلدية حاسي بحبح،الجلفة**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 99.

[3] شويح بن عثمان،**دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية،دراسة حالة البلدية**، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تتلمسان، ص 131.

هذه البرامج تحقق التوازنات الجهوية وقد يكون لها تأثير على المستوى الجهوي، عندما تعني البلدية فانه يطلب منها الرأي التقني في اختيار موقعها (الاختيار المسبق لأرضية المشروع).

وتسجل هذه البرامج برمز الوالي، الذي يعتبر الأمر بالصرف الوحيد. حيث توزع الأغلفة المالية من طرف وزارة المالية على الولايات بعد استشارة الوزارة المكلفة بالجماعات المحلية، على أن تتولى كل ولاية بتسطير برنامج مشاريعها التنموية الخاصة بها.

ويعتبر هذا البرنامج أهم مصدر للتكفل باحتياجات المواطنين على مستوى الولاية.[1]

المطلب الثاني: مقومات التنمية المحلية الجزائرية.

أولا: المقومات المالية:

تتطلب التنمية المحلية موارد مالية ذاتية كافية لتحقيق واجبها وأهدافها بتوفير الخدمات للمواطنين، ووجود إدارة مالية على المستوى المحلي تتولى تنظيم حركة الأموال عن طريق التخطيط المالي الجيد والدقة والوضوح في الميزانية.[2]

يعد العنصر المالي عاملا أساسيا في التنمية المحلية ، حيث أن نجاح الهيئات المحلية في أداء واجبها و النهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها من ناحية توفير الخدمات للمواطنين يتوقف لحد كبير على حجم مواردها المالية ، و من الطبيعي انه كلما زادت الموارد المالية التي تخص الهيئات المحلية كلما أمكن لهذه الهيئات إن تمارس اختصاصها على الوجه الأكمل معتمدة في ذلك على نفسها دون اللجوء إلى الحكومة المركزية للحصول على الإعانات المالية ، كما أن تسيير هذه الموارد يتطلب وجود إدارة مالية على المستوى المحلي تتولى تنظيم حركة الأموال و هذا بالتخطيط المالي الجيد و كذا الرقابة المالية المستمرة .

كذلك من المقومات المالية التي تساعد على تحقيق التنمية المحلية " توفر نظام محاسبي كفؤ وتنظيم رشيد للمعلومات وتحليل مالي سليم وموازنة محلية أو قيم مالية دقيقة ".

إن توفر هذه العناصر مجتمعة يساعد في تحقيق أهداف الجماعات المحلية ويجعلها تعمل بكفاءة عالية واستقلالية تامة.[3]

[1] عبد السلام لعياضي،**التنمية المحلية والفوارق المجالية في إقليم شلغوم العيد**، مذكرة ماجستير قسم التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة، ص 34.

[2] وهيبة بن ناصر، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد السادس، جامعة لونيسي علي،البليدة،الجزائر.

[3] خنفري خيضر، مرجع سابق، ص 18.

ثانيا: المقومات البشرية

يعتبر العنصر البشري أهم عنصر في العملة الإنتاجية وفي نجاح التنمية المحلية. فالعنصر البشري هو الذي يفكر في كيفية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام، وهو الذي يدير التمويل اللازم لإقامة المشروعات، كما انه هو الذي ينفذ هذه المشروعات، ويتابعها ويعيد النظر فيما يقابله من مشكلات ويضع الحلول المناسبة لها في هذا الوقت.

إن دور العنصر البشري في التنمية المحلية يمكن النظر إليه من زاويتين:

- الأولى: انه غاية التنمية، حيث أن هدف التنمية هو الإنسان.
- الثانية: انه وسيلة تحقيق التنمية.

لذلك وجب إن يكون هدف التنمية المحلية هو تنمية الموارد البشرية من مختلف الجوانب الاجتماعية ، الاقتصادية و الثقافية ، و حتى السياسية باعتبار الإنسان لديه طاقات و قدرات ذهنية و جسدية تفوق كثيرا ما تم استغلاله أو الاستفادة به فعلا في مواقع العمل المختلفة ، و إن الاستفادة القصوى من تلك القوة هي المصدر الحقيقي لتحقيق انجازات التنمية المحلية ، و لن يتأتى ذلك إلا بفضل استيعاب هذه الحقيقة و تفعيلها ميدانيا و هذا بوضع إستراتيجية لتنمية الموارد البشرية ، هذه الإستراتيجية يجب إن تركز على مجموعة من المحاور و هي :

- الرعاية الاجتماعية: وتشمل توفير شروط الحياة الكريمة وهي في مجملها الاحتياجات الأساسية لاستمرارية الحياة، وتتمثل في: الغداء،الصحة،التعليم،السكن، التوظيف.
- التأهيل الفني: يتمثل في توفير المؤهلات العلمية والعملية المختلفة التي تمكن الأفراد من تحقيق التواصل الدائم والمستمر بالمتطلبات الإنتاجية والتكنولوجية التي تسمح بمواكبة متطلبات التنمية ويندرج تحت هذا الإطار عمليات التدريب الإعلام، نشر الوعي الثقافي والفكري.
- المشاركة الجماعية) الشعبية): تعني المشاركة الشعبية إشراك المجتمع والمواطنين بوجه عام في تحديد احتياجات التنمية وصيانة برامج العمل وتنفيذها وتقييمها وكذا إشاعة أسباب الثقة والصدق بين الأفراد، بمعنى تحقيق مفهوم المواطنة الذي يعني تحسيس المواطن بدوره وأهميته في المجتمع وفي العملية التنموية.[1]

[1] منال طلعت محمود، **الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي**، المكتب الجامعي الحديث، ط 1، مصر،2013، ص 203.

ثالثا: المقومات التنظيمية

تتمثل في وجود نظام للإدارة المحلية إلى جوار الإدارة المركزية مهمته إدارة المرافق المحلية وتنظيم الشؤون المحلية.

وتعرف الإدارة المحلية بأنها:

" نقل أو تحويل سلطة إصدار قرارات إدارية إلى مجالس منتخبة من المعنيين."

ويقوم نظام الإدارة المحلية على مبدأين أساسين هما:

- مبدأ الديمقراطية: ذلك إن الإدارة المحلية تفتح الباب إمام المشاركة الشعبية في شؤون الحكم على المستوى المحلي وتدفعه إلى الاهتمام بالشؤون العامة، حيث انه كلما استعانت السلطة المركزية بالإدارة المحلية ومجالسها المنتخبة كلما كان ذلك مؤشر على الديمقراطية.
- مبدأ اللامركزية: إي تسند مسالة الفصل في بغض الأمور إلى هيئات مستقلة عن الهيئات المركزية.

وعموما فان قيام نظام الإدارة المحلية تفرضه جملة من الأسباب منها:

- التخفيف من أعباء موظفي الإدارات المركزية وقصرها على الإعمال الإدارية المهمة.
- التنسيق فيما بين الإدارة المحلية والحكومة المركزية لوضع الخطط والمشروعات التي تلاؤم حاجات السكان في مناطقهم وحسب ظروفهم وتنفيذها في تلك المناطق.
- ضمان سرعة الانجاز بكفاءة وفاعلية والحد من الروتين بتبسيط الإجراءات.
- استخدام أساليب إدارية مختلفة عن تلك التي تطبقها الإدارة المركزية تراعي الظروف والعوامل المحلية مما يرفع من كفاءة العمل.
- زيادة قدرة الموظفين المحليين على الإبداع والابتكار.
- إكساب الكوادر المحلية خبرة متزايدة نتيجة مشاركتها في عمليات اتخاذ القرارات.
- ترسيخ مفهوم الرقابة الشعبية.[1]

المطلب الثالث: معوقات التنمية المحلية في الجزائر

تسعى الشعوب والأمم في الكثير من البلدان، متقدمة أم مختلفة، إلى إشباع حاجياتها وحاجيات مواطنيها والجزائر كواحدة من البلدان، انتهجت سياسة التنمية المحلية من خلال التقسيم الإداري العام 1984، والذي بررته حجة تقريب الإدارة من المواطن وتخفيف العبء على المركزية وتقليص الحوارية وسد رغبات المجتمعات المحلية في مختلف ربوع الوطن.

[1] خاطر علي شطناوي، **قانون الإدارة المحلية**، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص 97.

ومن هذا المنطلق سنتناول في هذا الفرع أهم العراقيل والصعوبات التي تتصدى لعملية التنمية المحلية في الجزائر من خلال:

أولا: المعوقات السياسية الإدارية.

1- المعوقات السياسية

- سيطرة المركزية التي تعيق التقدم واستغلال نقاط القوة والمحلية والأقاليم واستقطاب فرص البيئة الخارجية.
- غياب اللامركزية وخاصة الإدارية ينفي أهمية ودور التنمية المحلية ويلغي وجودها من الأصل حيث إن هذا الجانب السياسي " اللامركزية " هام لأنه يحقق الديمقراطية والشورى بشكل فاعل كما يحقق التوازن بين الأهداف القومية والمحلية ويعطي الفرصة لوجود الخدمات المتكاملة ويؤدي أيضا إلى إقحام القاعدة الشعبية وترقية إحساس المواطن بالمشاكل الوطنية وليس التركيز فقط على المطالب المحلية بل المشاركة الفعالة فيها.
- غياب حقوق الإنسان فيلا كثير من الأقطار خاصة منها حقوق المرأة السياسية.
- غياب المفهوم الحقيقي للحكم الصالح الذي يعبر عن المعنى الحقيقي للحقوق الفردية والجماعية والذي يسمح باستعادة المعنى الحقيقي للديمقراطية ويزيد من قيمة ومصداقية القانون يخلف الشفافية والاحترام بين الإفراد والمؤسسات والأجهزة القانونية والتشريعية.[1]

2- المعوقات الإدارية

إن عملية التنمية تتسم أساسا بالاتساع الهائل كما ونوعا في دور الجهاز الإداري في البلاد النامية والحجم الكبير من المعوقات والمشكلات. وأهم هذه المعوقات الإدارية في الدول النامية يمكن تقسيمها إلى:

1- معوقات تاريخية: ترجع أساس إلى التغيير السريع في وظائف الجهاز الإداري، فقد كانت هذه الوظائف تتركز في ميادين تقليدية في الإدارة العامة المألوفة مثل حفظ النظام والأمن وإدارة المرافق التقليدية في الدولة ولكنها في فترة زمنية قصيرة تحولت إلى وظائف اقتصادية تربوية –ثقافية-اجتماعية-ويعني ذلك إن الخبرات التقليدية تعد غير صالحة للجهاز الإداري في البلاد النامية ولا تفيد كثيرا في تحقيق أهداف التنمية. وقد لاحظ أحد خبراء الإدارة العامة الأمريكية في تقرير له أن جهاز الخدمة المدنية في الهند واحد من أحسن عشرة أجهزة خدمة مدنية في العالم، ثم يضيف تناقضا صارخا وهو إن هذا الجهاز لا يلاءم ظروف التنمية في الهند.

[1] براهيمي نصيرة، ناصور عبد القادر،**مرجع سابق**، ص 86.

2- معوقات تنظيمية: وتعود هذه المعوقات إلى وجود نقص واضح في تنظيمات إدارة التنمية وعدم إتباع الأسلوب العلمي في مجالات كثيرة أهمها (توصيف الوظائف ووضع النظم واللوائح والإجراءات الإدارية الملائمة للعمل الجديد المطلوب من الجهاز الإداري وعدم التناسق بين السياسة والإدارة).

فالتنظيم الإداري لا يتمكن من ملاحقة القرارات السياسية في أحيان كثيرة مما يصعب معه خلق التنظيم الملائم لمواجهة تنفيذ تلك القرارات، وكثير من القرارات السياسية لا يتم التنسيق بينها وبين التنظيم الإداري والقرارات.
وهناك معوقات تنظيمية أخرى تعود إلى تعدد النظم الإدارية اللازمة لإدارة التنمية. فالإدارة الحكومية التقليدية والقطاع العام والإدارة المحلية كل منها يحتاج إلى نظم إدارية مختلفة، مما يخلق صعوبة خلق التنظيم الإداري المتناسق. [1]

ثانيا: المعوقات الاجتماعية والاقتصادية

1- المعوقات الاجتماعية

بوجه عام تشكل المعوقات تحديات إمام محاولات التقدم للمجتمعات المتخلفة تتوزع هذه المعوقات بين المعوقات الاجتماعية المتمثلة في ارتفاع معدلات الزيادة السكانية بالنسبة للإنتاج مع عدم الاستغلال الأمثل لتلك القوى البشرية المتزايدة والمعوقات الاقتصادية التي سنتطرق إليها لاحقا. [2]

من اشد المعوقات فتكا بالتنمية المحلية نجد مشكل الفقر الذي هو أساس لكثير من المعضلات الصحية و الاجتماعية و الأزمات النفسية و الأخلاقية ، و على المجتمعات المحلية و الوطنية إن تضع من السياسات التنموية ما يقضي على هذه المشاكل بإيجاد فرص العمل ، و التنمية الطبيعية و البشرية و الاقتصادية و التعليمية للمناطق الأكثر فقرا ، و الأشد تخلفا ، و العمل على مكافحة الأمية لان نجاح إي برنامج يهدف لتنمية المجتمع لا يعتمد على الموارد المالية فحسب بل يتعدى إلى الموارد المعنوية التي تمثلها الطاقات البشرية فوعي الإفراد بمشاكل المجتمع و تحمسهم لحلها يمكنهم من التصدي لأي مقاومة داخلية أو خارجية ضد عملية التنمية ، و لا يتحقق ذلك إلا عن طريق تنمية و تدريب قيادات محلية ناجحة و واعدة تقود عملية التنمية من خلال إنشاء مراكز لتكوين الإطارات الماهرة التي تتميز بكفاءة عالية و القدرة على إحداث التغيير.

[1] كويحل فاروق، دردیش احمد،**التنمية المحلية بين المعيقات الاجتماعية والمعيقات السوسيو ثقافية**،جامعة البليدة 1، جامعة البليدة 2،ص 120.

[2] عيسات العمري، **معوقات التنمية الاجتماعية بالمجتمع المحلي ورهانات الفعل التنموي**، مجلة تنمية الوارد البشرية، المجلد 07، العدد 2، الجزائر، ديسمبر 2016، ص 178.

ومن المعوقات نجد أيضا مشكلة الهجرة من الريف إلى المدينة حيث أنها كثيرا ما تدفع المواطنين للحصول على حياة اجتماعية أكثر رفاهية وبالتالي تؤدي إلى ارتفاع مستوى الحياة الحضرية ونقص الأيدي العاملة (في المجال الزراعي) وهجرة القيادات المتعلقة بالمجتمعات الريفية وبالتالي تفقد هذه المجتمعات توازنها والعناصر الأكثر صلاحية ومقدرة على الارتقاء.[1]

2- المعوقات الاقتصادية

من أهم السمات التي تتميز بتا إدارة التنمية أنها ذات طابع اقتصادي، أكثر ما يكون ظهورا بالمقارنة مع الإدارة العامة التقليدية. ويعود ذلك إلى تعدد وتنوع نشاط إدارة التنمية مما يخلق نتيجتين أساسيتين هما:

1- قيام الإدارة بإدارة أنشطة إنتاجية تستلزم اخذ النظرة الاقتصادية في الاعتبار.
2- زيادة عدد العاملين في الجهاز الإداري مما يستلزم إيجاد مصدر كبير لدفع أجورهم.

وتهمنا النتيجة الثانية، فالأولى تكاد تكون قضية مفروغا منها تميز إدارة التنمية بطابع الإدارة الاقتصادية، أما النتيجة الثانية فقد تمر دون أن يرى خطورتها البعض. أن نقص الموارد الاقتصادية للدولة قد يؤدي إلى خلق نظام أجور تتسم بانخفاض مستوياتها. ولن يعجز رجل الإدارة في هذه الحالة عن زيادة دخولهم من العمل بكل الوسائل الغير مشروعة والتي يمكن أن تصبح بمرور الوقت ولكثرة ممارستها عرفا إداريا يجد الحماية اللازمة من رجل الإدارة أنفسهم. وهذا سوف يعني ضمن أشياء أخرى فقدان الإدارة لأهم مقومات قيامها، نقصد نزاهة أعضائها وموضوعيتهم في اتخاذ القرارات.[2]

المطلب الرابع: تحديات التنمية المحلية في الجزائر

إن إستراتيجية التنمية المحلية في الجزائر أخذت اتجاهين الأول كانت في ظل نظام التخطيط (1967 إلى 1989). والثانية كانت في إطار الإصلاحات الاقتصادية و الانتقال إلى اقتصاد السوق الذي شرعت فيه الدولة الجزائرية منذ عام 1990. وتتمثل البرامج التي اعتمدتها الدولة في كلتا المرحلتين على البرامج القطاعية غير الممركز (PLANS SECTORIALES DEVLOPPEMENTDECONCENTRE) P.S.D.

المسند أمر تسييرها إلى الولايات، و البرامج البلدية للتنمية (PLANS COMMENEUX DE DEVELOPPEMENT) P.S.D . المسندة إلى البلديات.

[1] مشري محمد الناصر: **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، مذكرة ماجستير، تخصص إستراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص62.

[2] كويحل فاروق، دردیش احمد،**مرجع سابق**،ص 120.

في هذا الصدد يمكن الإشارة إلى حالة اللاتوازن والاختلال الجهوري والإقليمي التي تعيشه الجزائر في هذا الصدد حاضرا ويتوقع تفاقمه مستقبلا ويبرر فيما يلي:[1]

1- تمركز 63.9 % من السكان في الشمال على مساحة قدرها 4% من مساحة الجزائر.
2- استقرار 27.5 %من السكان في مساحة 09% وتوطن 8.9 % فوق مساحة شاسعة تمثل 83 %من إجمالي مساحة البلد.
3- نزوح وهجرة ريفية مستمرة أدت إلى انخفاض معدل سكان الريف من 68.6 % سنة1966 إلى 47.8% سنة 1997.
4- معدل تحضر متزايد انتقل على أثره معدل سكان المدن من 31.4 إلى 52.2 %خلال نفس الفترة.
5- توطن اغلب المرافق والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المدن الكبرى وبالأخص في الشمال والتي تتراوح نسبتها بين 56 %إلى 91 %.

[1] غريبي احمد،**أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية،الجزائر، ص 8.

خلاصة الفصل

لقد خصصنا هذا الفصل للجانب النظري للتنمية المحلية كجزء تمهيدي نعتمد عليه في بحثنا، استنتجنا أن التنمية المحلية منهج تنموي حديث ومتكاملا للجوانب والأبعاد الهادفة التي تسعى إلى تفعيل الطاقات الكامنة لدى المجتمعات المحلية، من اجل تحقيق نهضة تنموية، غير أن تحقيق التنمية المحلية يتطلب تطبيق سياسة عمومية مبنية على أسس علمية ومنهجية ولكي تتحقق التنمية المحلية بمعدلات مرتفعة وبأفضل صورة فإنها بحاجة إلى مجموعة من الاستراتيجيات من اجل إعادة بعثها. فهكذا ظهرت مفاهيم وأبعاد جديدة للتنمية بأبعاد مختلفة، لتشمل جوانب كثيرة في الحياة الإنسانية. وبهذا نكون في هذا الفصل قد أعطينا صورة عن التنمية وأهدافها وكذلك نظرياتها والمعوقات والتحديات التي تأثر عليها ومقوماتها.

الفصل الثالث:

دراسة تطبيقية حول واقع السياحة المستدامة لولاية برج بوعريريج

تمهيد

في الوقت الذي تحتل فيه القطاع السياحي في بعض البلدان مكانة مهمة نجده في الجزائر يسجل نقائص عدة بالرغم من تنوع المناطق وغناها بالثروات الطبيعية فهي تشكل عامل جذب للسياح من داخل البلاد وخارجها، فتعد السياحة المحلية في الجزائر استثمارا هاما يجب أن تسعى لتطويره واستراتيجية وجب تبنيها، فالسياحة لا تعتبر هدفا في حد ذاتها بل هي وسيلة للمساهمة في التنمية، فهي لم تعد ذلك القطاع الثانوي الموجه للترفيه لما تحققه من إيرادات ضخمة سواء على الصعيد الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي. خاصة على المجتمع من خلال العمل على تطويره وتنميته، وهذا بهدف تحقيق تنمية وطنية شاملة. وكذلك هو الحال بالنسبة للسياحة بصورتها المستدامة، فهي لا تساهم فقط في تحقيق التنمية وجل بالإيرادات بل تقوم بهذا بصورة تحفظ حق الأجيال المستقبلية، فهي تقتضي التوفر على رؤية متكاملة مع الجوانب الأخرى تعتمدها على المدى الطويل، فيما يخص تطورها وآثارها المختلفة (اجتماعيا وتراثيا واقتصاديا..) على المجتمعات المستضيفة.

وبالنسبة لولاية برج بوعريريج، فهي لا تختلف عن غيرها من ولايات الهضاب العليا فيما يخص المـــوارد السياحية فبالإضافة إلى كونها منطقة صناعية وزراعية فهي تتوفر على كثير من فرص الاستثمار السياحي والذي بإمكانه أن يصبح من أهم أسباب التنمية المحلية على مستوى الولاية من خلال الاستخدام الأمثل لمواردها السياحية.

وبهدف الإلمام بصورة السياحة المستدامة على مستوى ولاية برج بوعريريج قمنا بإجراء دراسة تطبيقية حول واقع النشاط السياحي ومدى تأثيره، فقمنا بتقسيم هذا الفصل كما يلي:

المبحث الأول: المقومات السياحية بولاية برج بوعريريج.

المبحث الثاني: واقع النشاط السياحي بالولاية.

المبحث الأول: المقومات السياحية بولاية برج بوعريريج

تمثل ولاية برج بوعريريج مقصدا سياحيا وقطبا تنمويا هاما، نظـرا لما تتميز به من عرض سياحي متعدد ومتنوع (طبيعي، ثقافي وتاريخي)، مما يجعلها تحظى باهتمام محبي هذا النوع من السياحة.

المطلب الأول: التعريف بولاية برج بوعريريج

أولا: الموقع والحدود

ولاية برج بوعريريج ولاية جزائرية من ولايات الهضاب العليا الشرقية. تقع في الشرق الجزائري، تعتبر همزة وصل بين الشرق، الغرب والجنوب، انبثقت هذه الولاية عن التقسيم الإداري لسنة 1984 مقسمة إداريا إلى عشرة (10) دوائـر وأربعـة وثلاثـون (34) بلديـة. يحدها من الشرق ولاية سطيف، ومن الغرب ولاية البويرة ومن الشمال ولاية بجاية، ومن الجنوب ولاية المسيلة. [1]

شكل رقم 01 موقع ولاية برج بوعريريج على الخريطة

المصدر: مديرية السياحة والصناعات التقليدية

[1] ولاية برج بوعريريج، اطلع عليه يوم 20 ماي 2022، على الساعة 19:30 على الموقع https://areq.net

ثانيا: المناخ والتضاريس

مناخ برج بوعريريج قاري شبه جاف يتميز بشتاء شديد البرودة تتساقط فيه الأمطار والثلوج بكميات معتبرة حيث يسجل أعلى نسبة تساقط (من 700 إلى مام1000) على المناطق الجبلية والمرتفعات أما المناطق الأخرى فتتراوح ما بين (300 و600 ملم) ويتميز صيف ولاية برج بوعريريج بالحرارة وأدنى درجة لها خلال الشتاء بـ: 0 درجة 40 درجة كأقصى حد خلال الشهر الأكثر حرارة.

تتنوع تضاريس ولاية برج بوعريريج وتنقسم إلى ثلاثة مناخات:

- **منطقة الهضاب العليا**: تمتد من سلسلة البيبان في الغرب إلى غاية سد عين زادة شرق في الشرق وهي محدودة بمرتفعات ثنية النصر وبرج زمورة شرقا وجبال المعاضيد جنوبا.
- **المنطقة الجبلية**: تمتد ما بين سلسلة البيبان على محيط أولاد سيدي إبراهيم في الغرب وبرج زمورة في الشرق
- **المنطقة السلبية**: تقع في الناحية الجنوبية الغربية من الولاية وهي مناطق رعاية يعبرها الواد الأخضر. [1]

ثالثا: لمحة تاريخية للولاية

مدينة برج بوعريريج عاصمة البيبان. يعود تأسيسها الحقيقي إلى القرن السادس عشر وبالضبط سنة 1552 عندما حل بها القائد العثماني (محمد حسن باشا)واتخذ منها برجا عسكريا ثم بدأت تتوافد على المنطقة القبائل المجاورة وبدأت المدينة في الظهور.

أول من حكم برج بوعريريج كان ديدين الأول و بعد حروب طويلة تولاها بدرو الأول الذي أسقطه ديدين ماسينيسا الثاني و قد وسع إمبراطوريته حتى شملت كل الشرق الجزائري لعل الصراع كان قدر محتوم على هذه الولاية فقد تولاها بدرو زيد الثاني الذي بقيت سلالته تحكمها إلى غاية دخول المستعمر الفرنسي ويعتبر الأمير محي الدين وابنه عبد القادر أحد أحفاده الذين انتقلوا إلى غرب الجزائر بعد انشقاقات حدثت في الأسرة الحاكمة.[2]

رابعا: مؤهلات الولاية

بالإضافة إلى موقعها الجغرافي الهام تتوفر الولاية على مقومات اقتصادية واجتماعية ستكون عوامل فعالة تساعد على تطوير القطاع السياحي تتمثل في:

1- شبكة طرق مهمة:

تمتلك ولاية برج بوعريريج شبكة طرق هامة متشكلة من طرق وطنية بطول 304.22 كيلومتر ما نسبته14.56 وطرقولائيةبطول164.5 كيلومتر ما يعادل 77.57% مجموع طول الطرق يقدر ب 2082.72 كيلومتر إلى جانب الطريق السيار شرق غرب على مسافة 93

[1] مديرية السياحة والصناعات التقليدية ولاية برج بوعريريج، اطلع عليه يوم 22 ماي 2022، على الساعة 19:47، على الموقع http://www.dtourismebba.gov.dz

[2] ولاية برج بوعريريج، اطلع عليه يوم 22 ماي 2022، على الساعة 20:21 ، على الموقعhttps://m.marefa.org

كيلومتر. كما يوجد بالولاية محطتان للنقل البري للمسافرين ومحطة نقل بري للبضائع، أما النقل بالسكك الحديدية وهو يتم بواسطة تسع محطات للسكك الحديدية بطول 103.3 كيلومتر على خط العاصمة عنابة، بالإضافة إلى طريق السكة الحديدية البرج المسيلة. ويعد مطار سطيف الواقعة على بعد 70كيلومتر عن مقر الولاية مرفقا هاما في الهياكل القاعدية، الطريق الوطني رقم 05امتياز آخر يشجع المستثمرين في قطاع السياحة.[1]

2- مساحة فلاحية مستغلة:

تعتبر ولاية برج بوعريريج ولاية فلاحية بامتياز، حيث تقدر المساحة الفلاحية الإجمالية بـ 245.754 هكتارا، منها المساحة الفلاحية المستعملة 186.600هكتار، 6806 هكتار منها مسقية، وتبلغ مساحة المروج الطبيعية 150 هكتارا، حيث تقدر نسبة الجبال67 %، السهول 21 %، والمساحة شبه السهلية بـ 12 %، أما عن أهم المنتجات الزراعية بالولاية فتأتي زراعة الحبوب في مقدمة النشاط الفلاحي للولاية بمساحة 78.020 هكتارا، تليها الأشجار المثمرة بـ 30.655 هكتارا أغلبها أشجار الزيتون، وزراعـــة الأعلاف بمساحة 3.665 هكتارا، كما تحتل الخضروات مساحة 1.636 هكتارا، أما فيما يخص المـــوارد الحيوانيـــة فتحتوي الولاية على 19.513 رأس بقر منها 10.466 بقرة حلوب، والأغنام 351.819 رأسا منها 191.520 نعجة، والماعز 47.564 رأسا منها 23.580 عنزة، أما فيما يخص الدواجن فتحتوي الولاية على 1.456 حظيرة مخصصة لدجاج اللحم بسعة 5.863.000 دجاجة في عام، منها 204 حظيرة معتمدة، ودجاج البيض هناك 713 حظيرة لتربية الدجاج الموجه لإنتاج البيض بسعة 2.411.600 دجاجة، منها 478 حظيرة معتمدة، في حين الديك الرومي هناك 41 مبنى بسعة 137.450 ديكا في العام، وبخصوص المـــوارد المائيـــة، فعدد الآبار الارتوازية 1.010 بئر بتدفق 3.400 لتر/ثانية، وعدد الآبار 2.734 بئر بتدفق 2.170 لترا في الثانية، أما عن شبكات الري فهناك 500 كم من السواقي، والري بالتقطير ما يسقي 6.000 هكتار، والرش المحوري ما يسقي 9.000 هكتار، والأحواض 3.213 حوض بسعة 337.990 م3.[2]

3- مكانة صناعية متميزة:

عرفت الولاية في السنوات الأخيرة إقبال واهتمام المستثمرين لموقعها الاستراتيجي والتسهيلات الإدارية المتاحة مما يشجع على ازدهار سياحة الأعمال .وبلغ عدد المصانع والمؤسسات الخاصة 157 مؤسسة تنشط في عدة مجالات الإلكترونيك والكهرباء والمواد الغذائية والبناء والأقمشة والملابس وفرت أكثر من 3231منصب عمل فيما قدر عدد المصانع العمومية بسبعة وحدات إنتاجية تشغل أزيد من 1470 عامل .وتبقى ولاية برج بوعريريج رائدة في مجال الصناعة الإلكترونية وتستحق لقب عاصمة الإلكترونيك كما يوجد مصنع شيك

[1] المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، مديرية السياحة لولاية برج بوعريريج. ص 09.

[2] برج بوعريريج...297 فلاحا يستفيدون من قرض الرفيق وتزويدهم بالبذور والأسمدة، اطلع عليه يوم 21 ماي 2022، على الساعة 12.56. على الموقع https://elmaouid.dz

الجزائر المتخصص في صناعة مواد الاستقبال الخاصة بالفنادق ويقدم خدمات راقية في هذا المجال.

4- الثقافة

حافظت ولاية برج بوعريريج على عاداتها وتقاليدها العريقة كالاحتفالات الشعبية المحلية وإحياء المواسم الدينية كالمولد النبوي الشريف وليالي رمضان المعظم وبعض التظاهرات الفصلية كموسم شاو ربيع الذي يستقبله سكان المنطقة بالخروج إلى الحقول والمساحات الخضراء.

وتبقى التظاهرات الثقافية التي تقام من حين إلى آخر تميز الولاية مثل صـــالون الكتاب، ملتقى عبد الحميد بن هدوقة للرواية، ملتقى الحاج احمد المقراني، ملتقى أبي حفص الزموري، ملتقى البشير الإبراهيمي، المهرجان الوطني للموسيقـــى الحالية وغيرها من التظاهرات التي تقام وفقا للحدث.[1]

المطلب الثاني: القطاع السياحي بالولاية

أولا: الهياكل السياحية

بالرغم من النقص المسجل في المرافق والهياكل السياحية في الولاية غير أننا نلاحظ تزايد مستمرا في طاقة الإيواء وكذا عدد الوكالات السياحية بالإضافة إلى المشاريع السياحية المنتظر دخولها قيد الاستغلال والتي من شانها زيادة طاقة الإيواء الولاية.

1- **الفنادق:** تتوفر الولاية على هياكل استقبال مختلفة منها المنشآت الفندقية مصنفة وقيد التصنيف يتم الاعتماد عليها في استقبال للمستثمرين خارج الولاية والأجانب نتعرف عليها من خلال الإحصائيات التالية:

أ- الفنادق المصنفة

[1] مديرية السياحة والصناعات التقليدية ولاية برج بوعريريج، اطلع عليه يوم 21 ماي 2022، على الموقع http://www.dtourismebba.gov.dz

جدول رقم (01): عدد الفنادق المصنفة على مستوى الولاية

عدد الفنادق	التصنيف	طاقة الإيواء
01	04 نجوم	168 سرير
01	03 نجوم	110 سرير
01	نجمة واحدة	51 سرير
05	بدون نجوم	197 سرير

المصدر: مديرية السياحة ولاية برج بوعريريج.

نلاحظ من الجدول رقم 01 أن الهياكل الفندقية ذات التصنيف العالي: أربع نجوم بالنسبة لفندق بني حماد وثلاث نجوم بالنسبة لفندق الترقي بلاس تتمتع بطاقة استيعاب معتبرة متمثلة في 168 سرير و110 لكل منهما على التوالي، فهذا يشكل أداة جذب للسياح وخاصة من فئة رجال الأعمال المحليين والأجانب، وتشكل نقطة قوة لهياكل الاستقبال السياحي على مستوى الولاية فتساهم بذلك في رفع المداخيل السياحية فيكون سببا في التأثير إيجابا على التنمية المحلية.

ب- فنادق قيد التصنيف

جدول رقم (02): عدد الفنادق قيد التصنيف على مستوى الولاية

عدد الفنادق	درجة التصنيف المرتقبة	طاقة الإيواء
02	04 نجوم	220 سرير
01	نجمة واحدة	22 سرير

المصدر: مديرية السياحة ولاية برج بوعريريج

بالإضافة إلى الفنادق المصنفة ستضاف 3 فنادق إلى الطاقة الاستيعابية للولاية(قيد التصنيف) اثنين منها بدرجة أربع نجوم ذو طاقة إيواء تصل إلى 220 سرير وواحد بنجمة

واحدة وفقا لما يبينه الجدول رقم 02، وفيما يخص الفنادق الأقل تصنيفا(نجمة واحدة أو بدون نجوم) فيمكن أن تشكل بديلا متاحا للسياح والزائرين الأقل دخلا، مما يتيح استقطاب السياح من مختلف الشرائح.

2- الوكالات السياحية

تتوفر الولاية على 78 وكالة سياحية منها 11 فرع موزعة كما يلي:

جدول رقم (03): عدد الوكالات السياحية وتوزيعها حسب البلديات

عدد الوكالات السياحية	الموقع
66 وكالة	بلدية برج بوعريريج
04 وكالات	بلدية رأس الوادي
04 وكالات	بلدية برج الغدير
وكالة واحدة (02 فروع)	بلدية الحمادية
وكالة واحدة	بلدية بئر قاصد علي
وكالة واحدة	بلدية عين تاغروت

المصدر: مديرية السياحة ولاية برج بوعريريج

من خلال ما يبينه الجدول رقم 03 وبالرغم من العدد المعتبر للوكالات السياحية وخاصة على مستوى بلدية برج بوعريريج وتوزيعها على مختلف البلديات، إلا أن النشاطات التي تقوم بها تتركز أساسا على تنظيم الرحلات خارج الوطن على غرار الرحلات المتجهة إلى تونس ومصر وتركيا وغيرها إضافة إلى رحلات الحج والعمرة، وهذا ما يجعلها تركز بشكل أكبر على السياحة الخارجية على حساب السياحة المحلية وبالتالي على حساب التنمية المحلية.

3- الجمعيات السياحية

هي جهات من شانها إن تلعب دورا كبيرا في تنشيط السياحة والقيام بدور فعال الترقية السياحية على مستوى الولاية وهي:[1]

1- الديوان المحلي للسياحة برج بوعريريج ببلدية المهير.
2- جمعية الشواتره للتنمية.
3- الجمعية المحلية لقرية القليعة.
4- جمعية أصالة للتنمية " القليعة".
5- جمعية أحباب الطبيعة.

العدد مرشح للزيادة خصوصا مع العمل الجواري الذي تقوم به مصالح مديرية السياحة لإنشاء دواوين وجمعيات سياحية متخصصة في كل بلديه تدعم النشاط السياحي وتثمين المؤهلات السياحية للولاية.

ثانيا: المؤهلات السياحية

تتوفر الولاية على عدة مواقع طبيعية جذابة تتمثل خاصة في الجبال والغابات بالإضافة إلى الثروة الحموية ومن أهم هذه المواقع:

1- المواقع الغابية الجبلية

أ- **غابة بومرقد:** تبعد من مقر الولاية بحوالي 7 كلم وتتربع على مساحة قدرها 4000 هكتار اغلب تضاريسها مرتفعات ومنخفضات جبلية تتخللها بعض الوديان ويتنوع غطاؤها النباتي بين أشجار الصنوبر الحلبي والأحراش وتسكنها بعض الطيور كالحمام والسمان والزرزور وبإمكان هذا الفضاء الطبيعي إن يحتضن مشاريع هامة مثل: الفنادق ومرابط الراحة والمركبات السياحية إلى جانب المشاريع التي هي في طور الانجاز مثل: مسرح الهواء الطلق، مسلك العدو ولركض (حديقة التسلية) ومحلات تجارية.

ب- **غابة جعافرة**: يغلب على تضاريس هذه المنطقة الطابع الجبلي الغابي حيث يشغل اغلب مساحتها ومن هم الغابات تجد، غابة بني يعدل، التي تقدر مساحتها بـ 400 هكتار تقع على منحدرات تطل على ولاية بجاية وأهم أشجارها: الصنوبر الحلبي، البلوط الأخضر، العرعار وبعض أنواع الشجيرات مثل: الإكليل، الضرو، والديس وغيرها وبها مياه وينابيع عذبة مثل اوشاش/ بوندة، بومسعدة وعلى محيط هذه الغابات يمكن انجاز مركبات سياحية، مرابط للراحة مسالك للعدو والركض والاستثمار في مياه الينابيع العذبة. [2]

[1] معلومات مقدمة من طرف مديرية السياحة لولاية برج بوعريريج.
1مديرية السياحة ولاية برج بوعريريج ،مرجع سابق اطلع عليه يوم 23 ماي 2022 على الساعة 09.04،على الموقع http://www.dtourismebba.gov.dz

ت- **غابة مجانة**: تتنوع غابات منطقة مجانة بين تلك الواقعة على الجبال مثل غابات اغبول والغابات الواقعة بالمنخفضات كغابات دار الزيتون على امتداد 770هـ كما يتنوع الغطاء النباتي لهذه الغابات من الأشجار المثمرة كاللوز، الجوز، المشمش، والتوت والأشجار الغير المثمرة، كالصنوبر الحلبي، العرعار، الضرو، القندول، والديس وتسكنها نفس الحيوانات تقريبا مثل الأرنب البري، الحجل، الثعلب وغيره

ث- **غابة افيو (بني يعدل) جعافرة:** تقع بالناحية الغربية لبلدية الجعافرة على بعد 400 متر من مقر البلدية، تشكل لوحة فنية رائعة تستلهم كل عشاق السياحة الجبلية كما استفادت من عملية دراسة تهيئة كغابة ترفيهية وذلك بهدف خلق فضاء للراحة.

ج- **غابة وادي التوت: تقع** جنوب مدينة رأس الوادي تتربع على مساحة تفوق 489 هكتار وهي من بين الثروات الطبيعية التي تمتلكها البلدية والتي يمكن استغلالها في مجال السياحة الغابية، استفادت عملية دراسة تهيئة كمنطقة توسع سياحي وذلك لتوفرها على عدة مقومات طبيعية من شانها أن تجعلها فضاء للراحة والاستجمام.[1]

ح- **سد عين زادة:** أنجزها السد سنة 1981 م وتقدر طاقة استيعابه بنحو 121 مليون م ^{3}. أما مساحته فتقدر بـ 11000 هكتار وهو مربط لمجموعة من الأودية المنحدرة من الجبال المجاورة تسكن غاباته المشكلة من أشجار الصنوبر الحلبي والأحراش بعض الطيور كالحجل السمان والزرزور ويمكن أن ينجز على محيط هذا السد مركبات سياحية ومرابط للراحة إلى جانب ممارسة هواية الصيد وتربية المائيات ورياضة القوارب الشراعية. [2]

2- سياحة الأعمال:

ومصدرها الأساسي هو تطور الصناعي شهدته الولاية خلال العقدين الماضيين، والذي تميز على الخصوص بكثافة صناعة المنتجات الالكترومنزلي، مما حول الولاية إلى قطب لهذه الصناعة بالجزائر، حتى أنها أصبحت تعرف على أنها عاصمة الإلكترونيك. [3]

فقد أصبحت الولاية الأولى وطنيا في هذا المجال، من مما جعل منها قطبا اقتصاديا لا يستهان به ويتوقع له الارتقاء المستمر في هذا المجال ولعل انتشار المناطق الصناعية في العديد من بلديات الولاية خير دليل على ذلك ، وتبقى المنطقة الصناعية المنشاة بعاصمة الولاية أبرزها وأهمها بالإضافة إلى المنطقة الصناعية الجديدة ببلدية تي كستار المدعمة بميناء جاف وهذا الأخير هو سابقة من نوعها على المستوى الوطني ويتوقع له المساهمة في تنمية الحركة

[1] معلومات مقدمة من طرف مديرية السياحة ولاية برج بوعريريج.
[2] مطويات مقدمة من طرف مديرية السياحة ولاية برج بوعريريج
[3] رحيم حسين وآخرون،**السياحة والتنمية السياحية، مع دراسة خاصة حول مناطق الهضاب العليا بالجزائر**، دار النشر جيطلي، برج بوعريريج، الجزائر، 2014، ص 300.

الاقتصادية في المنطقة، كل هذا يعتبر مصدرا جذابا الاستقطاب رجال الإعمال سواء من داخل الوطن أو خارجه.

3- السياحة الحموية

تتوفر الولاية على منابع حموية ذات خصائص علاجية هامة وهي:[1]

أ- حمام البيبان

يقع بالجهة الشمالية لبلدية المهير بمحاذاة الطريق الوطني رقم 5 يتربع على مساحة قدرها 5.905.00 م²، يعتبر الحمام البيبان من أهم الحمامات المعدنية الموجودة بولاية برج بوعريريج وهذا بالنظر لموقعه الهام على الطريق الوطني رقم 5 وطريق السكة الحديدية وكذا الجودة العالمية لمياهه الطبية التي تختص في علاج الإمراض الجلدية، الروماتيزم، الالتهابات، المفاصل، العظام.

ب-حمام أولاد حالة

يقع حمام أولاد حالة بدائرة جعافرة على بعد 65 كلم شمال الولاية يحتل موقع استراتيجيا حيث يقع جنوب بلديه الماين التي لها حدود مع ولاية سطيف شرقا وبجاية غربا، مياه الحمام ذات جودة عالية بالإضافة إلى المناظر الطبيعية الرائعة.

4- السياحة الثقافية

هناك عدد من المواقع التي تمثل نقاط جذب للكثير من المهتمين بالتاريخ والثقافة، منها برج المقراني نسبة إلى محمد المقراني زعيم المقاومة الشعبية في سنة 1871، الذي يعد من أبرز المعالم الأثرية بالولاية ويقع في قلب مدينة برج بوعريريج، وقلعه بني عباس(أصل الشيخ المقراني، والتي يعود تاريخها الى القرن الخامس عشر، وقد أسسها الأمير عبد الرحمن الإدريسي، وقدم إليها من قلعة بني حماد بعد احتلالها من طرف العرب الهلاليين، مستشفى جيش التحرير الوطني إبان الثورة (بوسط مقر الولاية) ، و طائره الهليكوبتر، التي ماتزال معلقة على احد سفوح جبل شكبو. هذا اضافةإلى وجود جامعه محمد البشير الإبراهيمي، تحتوي سبع كليات في مختلف التخصصات، بها عدة أساتذة وطلبة من خارج الولاية، وبالتالي هناك زيارات من أهاليهم، كما يزورها باحثون من خارج وداخل الوطن، لأغراض تعليمية وبحثية، أو للمشاركة في الملتقيات التي ينظمها مختلف الأقسام.[2]

إن الموقع المتميز للولاية كان له مكانة خاصة منذ القدم حيث تعاقبت على الولاية عصور تاريخية وحضارات مختلفة: فترة ما قبل التاريخ، الفترة النوميدية، العهد الروماني، التواجد الإسلامي خاصة الفترة العثمانية ثم الفترة الاستعمارية كلها خلفت شواهد أثرية نذكر منها: [3]

[1]مطبوعة مقدمة من قبل مديرية السياحة ولاية برج بوعريريج.
[2]رحيم حسين وآخرون، **مرجع سابق**، ص 302-303.
[3]المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، مديرية السياحة لولاية برج بوعريريج، ص 21.

جدول رقم (04): بعض الشواهد الأثرية بالولاية

نوع المعلم والآثار	المنطقة
أواني فخارية، أسلحة مصنوعة من الحجر، نقوش وكتابات تدل على مرور الإنسان البدائي، آثار رومانية.... الخ	الحمادية، العش، بليمو، القصور، تقلعيت
برج شميسة وهو ضريح روماني	برج الغدير
برج المقراني وهو برج مراقبة يعود إلى الفترة الرومانية أسس سنة 1552 – مسجد العتيق -	مدينة برج بوعريريج
مدرسة الكوليج كانت قديما ثكنة عسكرية، مسجد تيزي اورير بمنطقة برج زمورة الذي يعود تاريخ بنائه إلى القرن الثالث هجري	برج زمورة
قرية القليعة، قرية ذات طراز معماري قديم	تسامرت
مسجد أولاد سيدي إبراهيم الذي بناه الولي الصالح إبراهيم أبو بكر في القرن الثامن هجري	سيدي إبراهيم

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، مديرية السياحة لولاية

من خلال المعلومات المبينة في الجدول أعلاه، يتضح لنا أن ولاية برج بوعريريج قد شهدت عدة موجات حضارية وفترات حرب خلفت وراءها مواقع تاريخية ومعالم أثرية جديرة بالاستكشاف، مثل الآثار الرومانية ومنزل المقراني وقرية القليعة التي تُعد المقصد الأول لعشاق التاريخ من السياح والزوار، ما يجعل هذه المواقع دعما قويا للجذب السياحي وبالتالي للتنمية السياحية المحلية.

المبحث الثاني: واقع النشاط السياحي في ولاية برج بوعريريج

تعتبر ولاية برج بوعريريج من أهم المناطق في الوطن نظرا لأهمية الموقع الجغرافي لها فقد أصبحت منطقة سياحية هامة، فتم تحديد أهداف ووضع استراتيجيات لدعم النشاط السياحي الذي يجب أن يساير باقي النشاطات من اجل إفساح المجال للسياحة لتساهم في التنمية المحلية وخلق مناصب عمل.

المطلب الأول: مساهمة النشاط السياحي في التشغيل على مستوى الولاية

أولا: بالنسبة للفنادق

تتوفر ولاية برج بوعريريج على سلسلة من الفنادق والتي تقدر حاليا بـ 10 فنادق تساهم في تنشيط وتفعيل السياحة على مستوى الولاية، كما تقوم هذه الفنادق باستيعاب طاقة معتبرة من العمال تتغير بتغير عوامل مختلفة كما هو موضح في الجدول التالي:[1]

جدول رقم (5): تطور اليد العاملة على مستوى فنادق الولاية خلال 2017-2021.

	2017	2018	2019	2020	2021
عدد الفنادق	08	08	10	10	10
طاقة الإيواء (عددا لأسرة)	438	438	537	648	648
اليد العاملة	127	116	176	205	120

المصدر: مديرية السياحة ولاية برج بوعريريج

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن اليد العاملة على مستوى الفنادق شهدت تذبذب بين ارتفاع و انخفاض بعد ما كانت تقدر ب 127 يد عاملة خلال سنة 2017 تراجعت سنة 2018 ب 11 مكان أصبحت 116، لتشهد ارتفاع بعد ذلك لم تشهده من قبل سنة 2019 لتصل ل 176 أي ارتفعت ب 60 مكان و هو عدد مقبول نسبيا ، لترتفع بعد ذلك ب 29 مكان سنة 2020 ، لتصل سنة 2021 كآخر إحصائية مقدمة ل 120 مكان ، و هذا التراجع راجع لما شهده العالم عامة و ولاية برج بوعريريج خاصة من التأثر بجائحة كورونا التي أدت بالتخلي عن اليد العاملة سببه نقص السياح في المنطقة.

[1] معلومات مقدمة من طرف مديرية السياحة لولاية برج بوعريريج.

ثانيا: بالنسبة للوكالات السياحية

عرفت ولاية برج بوعريريج اتجاه العديد من المستثمرين ورجال الأعمال إلى الاستثمار في قطاع الخدمات السياحية ويتجسد ذلك في عدد وكالات السياحة والإسفار في المنطقة حيث عدد الأشخاص مرتدي هذه الوكالات في ارتفاع مستمر وذلك باعتبار الوكالات السياحية لها دور مهم في جلب السياح الذي يؤدي بدوره إلى زيادة اليد العاملة أي ارتفاع مستوى التشغيل وهذا ما يوضحه الجدول آلاتي:[1]

جدول رقم (6): تطور اليد العاملة على مستوى الوكالات السياحية خلال 2017 -2021.

	2017	2018	2019	2020	2021
عدد الوكالات	24	43	55	78	100
اليد العاملة	60	105	220	310	250

المصدر: مديرية السياحة ولاية برج بوعريريج

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عدد الوكالات السياحية في تزايد ويصاحبه ذلك تزايد في اليد العاملة بعد ما كانت 24 وكالة سنة 2017 وصلت سنة 2021 إلى 100 وكالة، كما نلاحظ تزايد في اليد العاملة حيث بعد ما كانت 60 يد عاملة سنة 2017 أصبحت 105 سنة 2018 لتشهد ارتفاع غير مسبوق ب 115 يد عاملة سنة 2019، ليبقى في ارتفاع حيث أصبحت 310 يد عاملة سنة 2020، غير أن هذا الارتفاع لم يبقى على وتيرته لأنها انخفضت في السنة الأخيرة سنة 2021 لتصبح 250 يد عاملة وذلك راجع لتأثير جائحة كورونا.

ثالثا: بالنسبة للحمامات

تعتبر السياحة الحموية من أهم مرتكزات النشاط السياحي بالولاية وذلك نظرا للمكان الذي تقع فيه إلى جانب الخصائص العلاجية لمياهها فهي تقع في محيط جبلي قروي، غير هذا فهي الحمامات تمتلك يد عاملة تساعد في تسهيل النشاطات وتساعد السياح هذا ما يوضحه الجدول الآتي:[2]

[1] معلومات مقدمة من مديرية السياحة لولاية برج بوعريريج.
[2] معلومات مقدمة من مديرية السياحة لولاية برج بوعريريج.

جدول رقم (7): اليد العاملة على مستوى الحمامات خلال 2017 -2021.

	2017	2018	2019	2020	2021
عدد الحمامات	02	02	02	02	02
اليد العاملة	08	08	08	08	08

المصدر: مديرية السياحة ولاية برج بوعريريج .

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن اليد العاملة ثابتة خلال هذه الفترة حيث من سنة 2017 إلى غاية 2021 بقيت على حالها 08 مناصب عمل.

المطلب الثاني: مدى قدرة القطاع السياحي في الولاية على استقطاب السياح والزائرين

تتوفر الولاية على هياكل استقبال متنوعة من فنادق و حمامات ووكالات سياحية تضمن استيعاب السياح المحليين و الأجانب والتي تساهم بالنهوض بالاستثمار السياح و سنتطرق اليها كالتالي :

أولا: بالنسبة للفنادق

جدول رقم (8): يوضح عدد السياح على مستوى الفنادق خلال 2017 -2021.

	2017	2018	2019	2020	2021
عدد الفنادق	10	10	10	10	10
طاقة الإيواء (عدد الأسرة)	438	438	537	648	648
عدد السياح الوافدين	20161	19849	13128	6884	15947

المصدر: مديرية السياحة ولاية برج بوعريريج.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عدد السياح في تراجع ملحوظ حيث بعد ما كان عدد السياح 20161 سنة 2017 أصبح 19849 سائح سنة2018، لينخفض بعد ذلك إلى 13128

سائح سنة 2019، ليشهد بعد ذلك انخفاض ملحوظ سنة 2020 بفارق 6244 سائح تقريبا نصف العدد لسنة 2020، ويعود هذا التراجع في عدد السياح في السنوات الأخيرة لجائحة كورونا.

ثانيا: بالنسبة للوكالات السياحية

جدول رقم (9): يوضح عدد السياح على مستوى الوكالات السياحية خلال 2017-2021.

	2017	2018	2019	2020	2021
عدد الوكالات السياحية	24	43	55	78	100
عدد السياح (الوافدين)	5047	5801	10631	2535	4730

المصدر: مديرية السياحة ولاية برج بوعريريج.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عدد السياح خلال ثلاث السنوات 2017،2018، 2019 في تزايد حيث بعد ما كان عدد السياح 5047 سنة 2017 أصبح 5801 سائح سنة 2018 ليرتفع سنة 2019 الى 10631 سائح ما يعادل زيادة في عدد السياح بـ 4830سائح، ليشهد انخفاض لا مثيل له حيث انخفض عدد السياح إلى 2535 سائح سنة 2020 ما يعادل انخفاض في عدد السياح بـ 8096 سائح وهو انخفاض ملحوظ وذلك بسبب الجائحة.

ثالثا: بالنسبة للحمامات

جدول رقم (10): يوضح عدد السياح على مستوى الحمامات خلال 2017 _ 2021.

	2017	2018	2019	2020	2021
عدد الحمامات	02	02	02	02	02
عدد السياح (المعالجين)	74342	60520	44600	8700	16580

المصدر: مديرية السياحة ولاية برج بوعريريج.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عدد السياح في تراجع وهذا بسبب جائحة كورونا التي أودت بحياة الكثير وأثرت على جميع النشاطات السياحية في العالم كما قامت بشلها، حيث بعد ما كان عدد السياح المعالجين يقدر بـ 74342 سنة 2017 انخفض إلى 60520 سنة 2018 لينخفض سنة 2019 إلى 44600 ما يقارب 15920 ليصل 8700 سنة 2020.و هذا التراجع عدد السياح في السنوات الأخيرة راجع لجائحة كورونا.

المطلب الثالث: أفاق الاستثمار السياحي بولاية برج بوعريريج

بعد التغيرات والتوجهات الجديدة لقطاع السياحة في ولاية برج بوعريريج بدأت الولاية تشهد نوعا ما من التطور والانتعاش في مختلف المجالات وخاصة منها مجال الاستثمار السياحي ودليل ذلك إطلاق عدة مشاريع جديدة.

أولا: مشاريع الاستثمار السياحي للولاية

حاليا نسجل 13 مشروع سياحي بطاقة إيواء 601 سرير ستخلق 576 منصب عمل مفسر كالتالي:

جدول رقم (11): حالة المشاريع السياحية لولاية برج بوعريريج إلى غاية 2021

نوع المشروع	حالة المشروع	تصنيف المشروع	المنطقة (البلدية)	عدد الغرف	عدد مناصب العمل	تكلفة المشروع DA
فندق	قيد الانجاز	5 نجوم	برج بوعريريج	102	116	2800.216.608.00
فندق	متوقف	3 نجوم	برج بوعريريج	55	25	136.360.000.00
فندق	متوقف	2 نجوم	برج بوعريريج	42	25	40.000.000.00
فندق	متوقف	4 نجوم	الاشير	50	40	87580.450.00
فندق	غير منطلق	1 نجوم	برج الغدير	10	30	24.700.000.00
فندق	متوقف	3 نجوم	رأس الوادي	39	42	110.269.000.00
فندق	متوقف	4 نجوم	الاشير	13	23	110.269.000.00
موقف شاحنات	غير منطلق	2 نجوم	الحمادية	56	40	307.494.946.00
نزل	متوقف	2 نجوم	الحمادية	28	30	128.000.000.00
موقف شاحنات	غير منطلق	2 نجوم	برج بوعريريج	40	23	302.979.479.60
فندق	غير منطلق	4 نجوم	برج بوعريريج	72	100	1.269.651.460.00

فندق	غير منطلق	3 نجوم	برج بوعريريج	82	57	428.785.664.00
فندق	غير منطلق	2 نجوم	الاشير	12	25	294.863809.00

المصدر: مديرية السياحة ولاية برج بوعريريج.

مشاريع قيد الانجاز: يوجد مشروع واحد قيد الانجاز وهو عبارة عن فندق.

مشاريع متوقفة: يوجد 6 مشاريع متوقفة عبارة عن نزل و5فنادق.

مشاريع غير منطلقة: يوجد 6 مشاريع غير منطلقة عبارة عن 4 فنادق وموقفين للشاحنات.

ثانيا: الأساليب والإجراءات التي اتخذتها الولاية من اجل إعادة بعث الاستثمار السياحي

لقد تم تشكيل هيئة على مستوى المديرية لتشجيع الاستثمار من خلال:[1]

- العمل على تشجيع الاستثمار.
- تسهيل الحصول على الأراضي لإنجاز المشاريع.
- السرعة في دراسة الملفات.
- تبسيط وتسهيل الإجراءات الإدارية.
- إدراج النشاطات الصناعية التقليدية ضمن عملية الترويج للمنتوج السياحي خاصة في المعارض.
- تحفيز أصحاب المؤسسات السياحية والفندقية على عرض المنتجات التقليدية المحلية.
- تخصيص أماكن للعرض.
- إشراك جمعيات الصناعات التقليدية ضمن برامج التظاهرات السياحية.
- الاتصال الدائم بالمستثمرين، من اجل الاطلاع على مدى سير الإشغال والتدخل لدى المصالح المختصة في حال ما تطلب ذلك.
- دراسة مخططات المشاريع الفندقية وتحويلها إلى الوزارة الوصية في أسرع الآجال.

[1] الموقع الرسمي لمديرية السياحة لولاية برج بوعريريج.

خلاصة الفصل

من خلال ما سبق نستنتج أن ولاية برج بوعريريج غنية بالثروات والموارد الثقافية والاقتصادية فهي من أغنى الولايات لكثرة رجال الأعمال وأصحاب الشركات حيث تضم منطقة صناعية هامة تساهم في تطوير الاقتصاد الوطني بعدة منتجات غذائية واستهلاكية والكترونية ومواد البناء، كما تملك مؤهلات سياحية جيدة قادرة على النهوض بالقطاع السياحي وباقتصاد الولاية. إلا أن هذه المؤهلات والثروات غير كافية لوحدها لتحقيق تنمية محلية في المستوى بالرغم من المجهود الذي تقوم به الجهات المختصة وخاصة مديرية السياحة لولاية برج بوعريريج للنهوض بهذا القطاع.

خاتمة

خاتمة

أصبح الاهتمام بمفهوم السياحة المستدامة في تزايد مستمر، فقد باتت تحتل حيزا كبيرا لدى البرامج والسياسات التنموية للدول لما تتيحه من تجاوز للآثار السلبية الاجتماعية و الثقافية و خاصة البيئية للسياحة مما يقلل الضغط على الموارد الطبيعية ويسمح بالمحافظة عليها لأطول فترة ممكنة، فتطبيق هذا المفهوم يعني وجود سياحة نظيفة رفيقة بالبيئة وذات مردود مالي كبير يساهم بشكل فعال في تحقيق التنمية المحلية، فالميزة التي توفرها السياحة المستدامة هي ربط الاستثمار السياحي مع المجال البيئي مع ضرورة إحداث تنمية محلية تأخذ بعين الاعتبار البعد المستدام للسياحة.

أما فيما يخص تجربة الجزائر في مجال السياحة المستدامة، فعلى الرغم من الأموال المخصصة ووجود إرادة سياسية إلى أن الواقع يعكس الكثير من النقائص والمشاكل، بالإضافة إلى التحديات التي تواجهها في انخفاض المستمر في معدل الموارد الطبيعية فعلى الصعيد المحلي تمكنها من خلال هذه الدراسة رصد أهمية الموارد السياحية على مستوى ولاية برج بوعريريج فأقل ما يمكن أن يقال عنها منطقة جذب سياحي لتنوع مؤهلاتها الطبيعية والثقافية و التاريخية، وبالأخذ بعين الاعتبار الجهود التي تبذلها الجهات المعنية إلا أن القطاع السياحي بالولاية لا يرقى إلى مستوى قدراتها السياحية، فنقص نوعية الخدمات المقدمة و قلة الهياكل السياحية يوثر سلبا على الاستقطاب السياحي و هذا ما يستوجب تخطيط وإستراتيجية حكيمة تجسد فعليا محاولة تحقيق التنمية المحلية.

ومن خلال دراستنا لموضوع السياحة المستدامة وأثرها على التنمية المحلية على مستوى ولاية برج بوعريريج تم التوصل إلى النتائج والتوصيات يمكن إدراجها في النقاط التالية:

1- نتائج الدراسة

- أصبحت السياحة المستدامة أسلوب تنتهجه الدول تقوم عليه مؤسسات السياحة عبر العالم فهي تتركز على زيادة الآثار الإيجابية وتقليل الآثار السلبية. فهي سياحة تضمن المحافظة على قدرة المجتمعات المحلية على استمرارها والاستفادة منها، وتضمن في الوقت نفسه استمتاع السائح ببيئة متجددة ونظيفة لا تنهار بعد حين بسبب استنزاف الموارد أو احتكار فوائد السياحة لفئات محدودة دون أخرى، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- تعد التنمية المحلية خطوة أساسية للوصول إلى نموذج تنموي متكامل في الدولة، لذا سعت الجزائر منذ سبعينيات القرن الماضي إلى وضع التنمية المحلية كهدف تسعى لتحقيقه، فشرعت في إعداد مدونة المخططات التنموية المحلية و رصدت اعتمادات مالية معتبرة لتجسيدها، ولكن وبعد مرور عقود من الزمن لم تتمكن من تحقيق الأهداف المنشودة نتيجة لتأثر تمويل المشاريع التنموية بالأزمات المختلفة التي تصيب قطاع

المحروقات، لذا فقد أصبح من الضروري تبني أسلوب تنموي بديل لبلوغ الأهداف المرجوة، وهذا ما تم طرحه في الفرضية الثانية فهي صحيحة.

- تتميز ولاية برج بوعريريج بتوفرها على مقومات متنوعة تمكنها من جذب المشاريع السياحية المستدامة لكنها تعاني من العديد من النقائص التي تعمل الجهات المختصة على تفاديها بغية النهوض بهذا القطاع تتجسد في إطلاق مشاريع جديدة، لذا فإن الفرضية الثالثة صحيحة.
- إهمال السياسات المتعاقبة لهذا القطاع الحيوي الذي يمثل عماد اقتصاديات عديد الدول.
- الافتقار إلى الخدمات السياحية واللوجستيات التي تخدم القطاع.
- ضعف القطاع السياحي في ولاية تمتلك كل المؤهلات والمقومات الطبيعية والتاريخية والمحفزات التي تمكنها أن ترتقي إلى مصاف الولايات السياحية.
- العمل بمبدأ السياحة المستدامة يبدأ بوضع سياسية رشيدة تعمل على توفير مناخ ملائم للاستثمار السياحي العام والخاص.

2- الاقتراحات

3- بناءا على النتائج المتوصل إليها ندرج مجموعة من الاقتراحات:

- ضرورة تقديم برامج سياحية بخدمات ذات نوعية عالية ومرافق ومنافذ جيدة طيلة أيام السنة.
- تنظيم وأتطير النشاط السياحي من خلال تحديد قواعد التهيئة السياحية وتوحيد الإجراءات على جميع الفاعلين في القطاع السياحي.
- ضرورة وضع وسائل متطورة للترويج السياحي.
- احترام عادات وأعراف المجتمع المحلي.
- استفادة المجتمع المحلي من عوائد النشاط السياحي.
- صيانة المواقع الطبيعية.
- المبادرة بكل إجراء من شأنه إنشاء محيط ملائم ومحفز للسياحة المستدامة للنشاطات السياحية.
- المساهمة في تحسين الخدمات السياحية خاصة تلك التي لها صلة بالنظافة وحماية الصحة.
- تنمية قطاع السياحة مع المحافظة على البيئة الطبيعية والموروث الثقافي.

4- آفاق الدراسة

في ختام هذه الدراسة تجدر الإشارة إلى أن موضوع السياحة المستدامة وأثرها على التنمية المحلية يطرح اهتمامات كثيرة يمكن تسليط الضوء عليها على سبيل المثال:

- أهمية دور المجتمع المحلي في تحقيق التنمية السياحية المستدامة.
- العمل على تنمية الوعي السياحي لدى المجتمعات المحلية لبناء قطاع سياحي فعال.

- دور التواصل بين القطاع السياحي القطاعات الأخرى في تحقيق التنمية السياحية المستدامة.
- مساهمة القطاع الخاص في تحسين جودة الخدمات السياحية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أ- الكتب

1- احمد عبد السميع علام، علم الاقتصاد السياحي، ط 1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2008.
2- جلال بدر خضره وآخرون، السياحة الريفية، ط 1، دار النشر ألفا للوثائق، قسنطينة، الجزائر، 2017.
3- خاطر علي شطناوي، قانون الإدارة المحلية، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع،عمان، الأردن، 2009.
4- رحيم حسين وآخرون السياحة والتنمية السياحية، مع دراسة خاصة حول مناطق الهضاب العليا بالجزائر، دار النشر جيطلي، برج بوعريريج، الجزائر، 2014.
5- فؤاد بن غضبان، السياحة البيئية المستدامة بين النظرية والتطبيق، ط 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
6- محمد الصيرفي، السياحة والبيئة، ط 1، دار الفكر الجامعي للنشر، الإسكندرية، مصر، 2007.
7- منال طلعت محمود، الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي، المكتب الجامعي الحديث، ط 1، مصر، 2013.

ب- الأطروحات والرسائل

1- اسماعيني نسيبة، دور السياحة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، كليه العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية جامعة وهران، 2014.
2- براهم شاوش توفيق، أسس تطوير وترقية السياحة المستدامة في الجزائر دراسة حالة منطقة الهضاب العليا، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، 2018.
3- بن بوزيد محمد، " دراسة محددات السياحة المستدامة وأثرها على تحسين الجاذبية السياحية للأقاليم: باستخدام نموذج المعدلات التمييزية "، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بالقايد تلمسان 2015.
4- بوزيان محمد، دراسة محددات السياحة المستدامة وأثرها علي تحسين الجاذبية السياحية للأقاليم أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2015.

5- جميل نسيمة، السياحة الثقافة وتثمين التراث من خلال البرامج تلفزيونية في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، كليه العلوم الاجتماعية، قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة وهران، الجزائر 2010.
6- خنفري خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011.
7- زير ريان، مساهمة التسويق السياحي في تطوير السياحة في الوطن العربي دراسة مقارنة الجزائر تونس الإمارات، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه، كليه العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2018.
8- سلاوي يوسف، مفهوم التنمية المحلية في القانون الجزائري، أطروحة دكتوراه، تخصص الدولة والمؤسسات العمومية، كلية الحقوق، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر،2008.
9- شويح بن عثمان، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية، دراسة حالة البلدية، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011.
10- عبد السلام لعياضي، التنمية المحلية والفوارق المجالية في إقليم شلغوم العيد، مذكرة ماجستير قسم التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009.
11- كمال بودانة شعباني، أثر الرقابة الإدارية على التنمية المحلية، دراسة ميدانية ببلدية حاسي بحبح الجلفة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2010.
12- لخضر بن علية، " دور الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر" ، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه، كليــة العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر،2008.
13- محمد خشمون، مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية، دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية _ قسنطينة، رسالة دكتوراه، تخصص علم اجتماع التنمية، قسم علوم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منثوري _ قسنطينة، 2011.
14- مشري محمد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مذكرة ماجستير، تخصص إستراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2012.
15- ناصر فتحي، إشكالية التنمية المحلية في الشرق الجزائري تحليل حول فكرة الأقلمة، أطروحة دكتوراه، تخصص تهيئة الإقليم، معهد علوم الأرض والكون، جامعة مصطفى بن بولعيد، جامعة باتنة 2، 2017.

ت- المجلات

1- براهيمي سارة، ناصور عبد القادر، معوقات التنمية المحلية في الجزائر، المجلد 3، العدد 2، الجزائر،2018.
2- بن مويزة مسعود" دور السياحة في تعزيز أهداف التنمية المستدامة وفقا لتقارير منظمة السياحة العالمية إشارة لحالة الجزائر" المجلة العالمية للاقتصاد و الأعمال المجلد 4, العدد 3, 2018.
3- حواشين ابتسام، بن بايرة ريمة " إستراتيجية التنمية السياحية المستدامة في الجزائر دراسة تحليلية للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية2025" مجلة البدائل الإدارية والاقتصادية المجلد الثاني، العدد الأول، الجزائر،2020.
4- صالح السعيد، عبدلي هالة، " دور الاستثمارات السياحية في تحقيق التنمية السياحية المستدامة"، مجله البحوث والدراسات التجارية، العدد الرابع جامعه خنشلة، 2014.
5- عبد الرزاق مولاي لخضر، بورحلي، متطلبات تنميه القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد الرابع، جامعة ورقلة، 2016.
6- مهداوي غزيل، تحديات مشاركة المجتمع المحلي في التنمية المحلية بالجزائر، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، المجلد 3، العدد 1، الجزائر،2021.
7- ناجي عبد النور، نحو تفعيل دور الإدارة المحلية الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة، مجلة أكاديميا، العدد الأول، الجزائر، 2013.
8- وهيبة بن ناصر، مجلة البحوث و الدراسات القانونية و السياسية، العدد السادس، جامعة لونيسي علي ، البليدة ، الجزائر، 2015 .

ث-وثائق ومحاضرات جامعية

1- المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، مديرية السياحة لولاية برج بوعريريج.
2- مطبوعة جامعية بعنوان التنمية المحلية بين المعيقات الاجتماعية والمعيقات السوسيو ثقافية جامعة البليدة 1، جامعة البليدة 2.
3- غريبي احمد مطبوعة جامعية بعنوان أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر.

ج-مواقع الإنترنت

1- https://areq.net
2- http://www.dtourismebba.gov.dz
3- https://elmaouid.dz

4- https://m.marefa.org
5- https://vb.ckfu.org

Abstract :

This study aims to highlight the extent to which sustainable tourism can contribute to economic growth and development at the local level This is in view of the great interest in sustainable thinking, which has become one of the most widely circulated concepts of the present century, It is adopted as a base for various development projects in order to promote the tourism sector This study illustrates the importance of sustainable tourism and its positive implications for the lives of individuals and society. Sustainable tourism is closely linked to development through its economic, social and environmental impacts on destinations. Through this study, we have addressed the sustainable tourism situation of the state of Bordj Bou Arreridj, through knowledge of its various natural and cultural components, as well as its tourism structures.

This study found that the state's tourism sector is weak, despite its qualifications that hinder the achievement of the required local development. It does not live up to the state's perceived tourism potential. Through this research, it was concluded that the inefficiency of the policies pursuing this vital sector contributes to delays in development at the local level.

Keywords: Tourism, Sustainable Tourism, Local Development, Bordj Bou Arreridj